

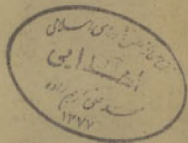
شرح مختصر المستزاد في  
عرفه مع سبعة

٩٧١

خطی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۵۰۵	



50  
21-119



بک

جمهوری اسلامی ایران

شماره نهم کتاب

Y1.11.19

مؤلف میر سید شریف جرجانی

مؤلف میرید شریف جرجانی

موضوع

شماره اختصاصی ( ۵۵ ) از کتب اهدائی: یک هزاره

[illegible]

بسم الرحمن الرحيم  
 قوله لا ادفع العتية بالحق ففقد الامام اقطاعا واد  
 والاعبار بقاءه بطريق الاخبار وادوا لبعض حقوق  
 ما سيقف من شروء الاحسان ان من جعل التوفيق بمن  
 الاستغفار في التضرع الى الله والى الوهاب والاعتماد على  
 هذا الصنيع العليم الثاني منها التمكن على علم خارج  
 سنة واتباع خارج سنة وقوله لا والتوفيق والتقصير  
 على اختصاص النفس المستلزم لاختصاصها بما حكمه احق  
 حقاقة العلم والحق واختصاصهم الذاتي التي عن صفات  
 الكمال فعدت بآثار علمها بالافعال الى الاستغفار من  
 جميع عيوبها وات غايه التوسل ونهاية الاجال واصاف  
 الامام سقا شريفا واولاد لطفا ونظرا انفا فاشا واولا  
 قوله براءه الامام الا فاضد الوجود على نوع الانسان الذي لا  
 سلسا شرافا والاعلام وثانيا يقول وعظم بالكرام  
 والكرات المتفرع على وجوده في الشكر فيهم بالكرام  
 بقايع العيرة اياه على اعمام وقد لاحظته قوله تعالى

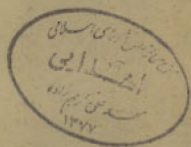
لا تثبت فروع من أفراد الملل لغير سببها  
بما عدا اختصاصها بالحق لوجوده في  
الفرد ملكه

هذا فاننا وجدنا في آيات القرآن  
على وجه التحديد جميع الاحكام  
نماية للعقوبات فان ذلك على ما  
مقتضاه بعد ذكر الامم الدالة على ذلك  
اجبالا عليه

محمداً دارك الامور الدينوية والاخرية  
الاصلاحات الخيرية والجمعة والتصور  
التصديقية والتجديد بين الحق والباطل عبد الرحمن




محمد انصاری قاضی محمد سعید



۵۰۵  
۲۱۰۸۸۹

نات

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	حاشیه شرح مفصل الاعمال	
مؤلف	میرزا محمد رفیع جرجانی	شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۰۸۸۹
شماره اختصاصی ( ۵۰۵ ) از کتب اهدائی : رسمی زاره		











بقا على الاس اذ لم يبق  
 في العالم ان لم يبق  
 البقية من اكل على  
 الاخذ من اكل على  
 للتعدي في اكل على  
 بها في اكل على  
 الاستغاثي  
 اى الى اكل على  
 قدم صارحوا ويحل

[illegible]

من المبادئ والمفاهيم  
جعل العلم عبارة عن  
الاعتبار والافتراض  
والتجربة والافتراض



بقوله عليه ذاتا او قصورا او شرا وما لم يفعل المحقق فليست  
 بتماما من اجزاء فان تصور الشيء ومعرفة غايته خارجا  
 عنه ولا من جزئيات ما يتصفه حقيقة لا خوله فيه قطعا  
 وجوابا ان بعضا من الاستدعاء كقولك شجرة ومثروا  
 قد افقوا الاجزاء الثلاثة فلا يبعد تغليبها عليها  
 مجازا وما قيل من اذ قسم الشايع الاستدعاء على  
 تناول ما هو خارج عن العلم اعني شيئا من اى  
 علم يستد وما هو داخل فيه اعني ما يتفق عليه سائر  
 من التصورات والتصدقات فتوهل مطرح  
 بان بيانه على قسمين اجمالى وتفصيلى وما نقل من  
 وجوب تفيد العلم بالمورد في المحقق على تقدير  
 رجوع الضمير اليه الجواز اشتمال على تحلية الموضوع  
 فان الموضوعات من اجزاء العلم وعلى الخاتمة  
 بعد ما لا يرك من زكاة المعنى برب عليه ان الاول  
 داخل المبادئ بالمعنى المذكور وان لم يذكرها  
 بعض المسائل فليس الاجزاء واما الخاتمة  
 الخارجة عن الاربعة فليست جزء حقيقة ولا مثلا  
 ليرة التوقف عليه قوله الثالثة الالاء التسعيرة  
 ان مباحثها المتعلقة باستباطال الاحكام الخ

حق الاجزاء لا الادلة انفسها فيندرج فيها احكام المفرد  
 منها وهي خمسة الاربعة المشهورة والاستدلال و  
 احوال المردودة منها وهي ما عدلها وهكذا  
 الاجتهاد نفسه ليس جزء من العلم وحق الكتاب  
 بل القواعد المتعلقة به وما يقابلها من التقليد وما  
 يستدل بهما كالافتاء والاستفتاء وكذا الترجيح  
 فان الجزء احكام يتعلق به او بما يتوقف عليه التوصل  
 او بما يوادى من الوقوف والتحيز ولو جعلت هذه  
 الالفاظ في عبارة المتيقن كانها اسما لتلك المباشرة  
 لم يعد قوله لان الحق استنباط الاحكام الى ما بالذات  
 من الحق حيث ذكر فما وقع بانه المبادئ المقصودة  
 في الجمل فارق من ان يزل الى والغرض منه الاستباط  
 المذكور فيكون حصول ذاته واجزائه مقصودا  
 بالذات واولا وحصول غرضه مقصودا ثانيا  
 كسائر الالفاظ غاية وفي جعل الاستباط مقصودا متوقفا  
 من هذا الفصل وغرضه في آخر وجعل ما يضمنه الكتاب  
 غير المبادئ اعني المسائل مقصودا بالذات فثبت  
 ما ذكره من سقوطه فاسد نفسه لا يبال كون الاستباط  
 مقصودا بالذات وغرضه من سائر الالفاظ متوقفا



[illegible][illegible]



قوله فيمن وضع  
العلم اذا نفي بالوضع العلم  
ما يقع اليه في العلم  
اي محضه

[illegible][illegible]



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

حلت على المصطلح ليضع جعل الحد والغاية حتمها  
 ان حملت على اسماء المصداق لا كانت كلمة من لغوا  
 لان ما ذكره نفس المبادي لا بعضها واجب ايضا  
 باختيار الشق الثاني وهي انها للبيان وقدم على البيان  
 وانما لم يذكر الموضوع في المبادي لان تصور هذا  
 في الاستعداد اعني المبادي بالغة الاخضر والتصديق  
 موسوعية من مفردات الشروع على صورة فالكفة  
 عنه بالحد واما علمية وان عدت من اجزاء العلوم  
 فلان ثبوت الكتاب والسنة معلوم في الدين  
 ضرورة والاجماع يستدل عليه بابه قول لكل  
 طائفة البشارة الطلب فعل اختياري لا يتنافى الاقامة  
 متعلقة بخصوصية المطعونة على امتيازها  
 عمادها فان كان واخذ فلذلك من تصوره كذلك  
 اذ لو لم يتصور اصلا احتج عليه قطعا وان تصور  
 باعتبار امر شامل وقصد تحصيله في منجز في  
 لا بعينه فاما اداه الى ما ليس محط وان كان متمكنا فاما  
 ان لا يكون تلك الكثرة جهة واحدة تقضيها  
 شيئا واحد على قياس ما سبق واما ان يكون لها  
 تلك الجهة فحق ان يعرفها باعتبارها اذ لو لم

ان ذكر  
 والذين حملوا هذا الطوب ان ذكر  
 ساقا ان ساد هذا العلم ان ذكر  
 ولا يكون من الايات ان يتوقف عليه ذلك  
 ولا يتوقف على الاستعداد كذا في غير  
 وهو ان يتوقف على الاستعداد كذا في غير  
 هذا القيد في المبادي من غير ان لا يولد  
 ليس حيث لا المبادي الاستعداد  
 بامرين حيث انما فلا يتنافى العلم  
 القائل بحد وهو العلم بالاد ان لا يتنافى  
 علمية. واما العلم بالاد ان لا يتنافى  
 لا يتنافى في علم الدين اي لا يتنافى  
 الشوق فيه غير العلم بالاد علمية  
 في القابل فوري في العلم بالاد علمية  
 علمية رعا في العلم بالاد علمية  
 المطا الذي ساقا في العلم بالاد علمية  
 المطا علمية ساقا في العلم بالاد علمية  
 تامل منه احوال العلم بالاد علمية  
 حقيقة في العلم بالاد علمية  
 علمية في العلم بالاد علمية  
 لقول الامم في العلم بالاد علمية  
 كذا في العلم بالاد علمية  
 ان لا يلحق العلم بالاد علمية  
 العلم بالاد علمية في العلم بالاد علمية  
 العلم بالاد علمية في العلم بالاد علمية  
 العلم بالاد علمية في العلم بالاد علمية  
 العلم بالاد علمية في العلم بالاد علمية

جبهة الزمان  
 يشترك في العلم بالاد علمية  
 جبهة واحدة في العلم بالاد علمية  
 متضمنة في العلم بالاد علمية  
 وتكون بالعلم بالاد علمية

لم يتصورها بوجه التحاليلها وان توجه الى تصور  
كل واحد منها بخصوصه فتعذر عليه او تحسر ولذلك  
قال الحق ودان ان يقول عليه ان يعرف الا غير ذلك  
ما يدعى وجوده وبقية وان تصورهما معا  
وغيره في عالم يتعلق الارادة بخصوصها فلا تدفع  
الى الطلب ما من حيث انها غير في الفهم العام قبل  
ضبطها بالجهة الوحيدة لم يتعز عنه المطلوب  
لم يأمن من ان يؤديه الطلب الى غيره فيفوت ما  
يعنيه ويضيع عمره فيما لا يعنيه ومن اجل كلامه  
على الوجوب زاعما ان ترك معرفتها من تلك  
الامر والعدول الى معرفتها من جهة اخرى  
يتفق خوف فوت المطوق تضع العرود خفوا  
عقلا فان اراد ان لا يدغم في تحصيله فقد ظفر  
بطلانه وان اراد ما يتوقف على قاعدة التحسين  
فلا يناسب المقام والانتقالية ايضا وان اراد  
الوجوب العرفي فما الى ما ذكر من الاولوية  
قول ولا شك ان كل علم من العلوم المحصورة للمعرفة  
ما لا كثيرة له بالجهة وحدة قصيرها شيئا واحدا  
اذا الكل تشابه في انها تصديقات واحكام باهور

يعني وتضع عنه فيما لا يعنيه ومن اجل كماله  
على الوجوب زاعما ان ترك معرفتها من تلك  
الحق والعدل الى معرفتها من جهة اخرى  
يتفق خوف فوت المطر وتضع العروضة  
عقلا فان اراد ان لا يثبت في تحصيله فقد ظهر  
بطلانه وان اراد ما يتوقف على قاعدة التبيين  
فلا يناسب المقام ولا نقول ايضا وان اراد  
الوجوب العرفي فالمراد ذكر من الاولوية  
قوله ولا يشك ان كل علم من العلوم المحصورة للذات  
مما لا يترك له جهة واحدة قصير هو شيئا واحدا  
اذا لم يشك في انها تصديقات واحكام باحو

[illegible]



على الخزي و انما صار كل ما نفق من هذه الاحكام على  
خاتامها و اسقطت اسرارها بغيرها ببعض  
و صار المجموع مختار من الطوائف الاخرى و لو لاه  
لم يعد على واحد و لم يستحق افراده بالبدن  
و التعليل في محتمل ذلك الامر معقلا ان يكون موضوع  
العلم بان يكون مثلا موضوعات مسائل رابعة  
الى شي واحد كالعقد للحب و ان يكون غاية كالتحقيق  
في مسائل الطب الباعث عن احوال بدن الانسان  
الادوية و الاغذية من حيث انها تتعلق بالصحة و  
قد يجتمعان كذا في اصول الفقه و يبحث فيه عن  
احوال الدليل التسع لاستثمار الاحكام و محتمل  
ان يكون راجعا الى المحالات باندرجها تحت شئ عام  
له على قياس الموضوع لا غير ذلك من الاحتمالات  
العقلية و ان يكون واقعا و الاصل الذي لا بد من  
اعتباره في جهة الوحدة هو الموضوع لان المحالات  
صفات مطلوبة لذوات الموضوعات فان اتخذ  
فذلك و ان قدوة فلا بد من تناسبها في غير واحد  
بحسب اما في كانه في انواع المقادير المتعارضة في العلم  
الهندسة او غير موضوعات الطب في الانتساب

لأنها لما كان كل نفس العلم في  
أحوالها و أحوالها من جهة  
إحدى الجهات السبع في العلم  
موضوع الدليل التسع في العلم  
الشمسية فليس أن لا يكون ذلك  
الشمسية فليس أن لا يكون ذلك  
باللغات باندرجها تحت شئ عام  
له على قياس الموضوع لا غير ذلك  
من الاحتمالات العقلية و ان يكون  
واقعا و الاصل الذي لا بد من  
اعتباره في جهة الوحدة هو الموضوع  
لان المحالات صفات مطلوبة لذوات  
الموضوعات فان اتخذ فذلك و ان  
قدوة فلا بد من تناسبها في غير واحد  
بحسب اما في كانه في انواع المقادير  
المتعارضة في العلم الهندسة او غير  
موضوعات الطب في الانتساب

الى الصحة و كاقسام الدليل التسع في الدلالة على  
الاحكام اذا جعلت موضوعا لها الفقه و من ثم  
ترجم بقوله تميز العلم بمحتاجات الموضوعات  
بان يبحث في هذا النوع احوال شي و اشياء متاسبة  
اخرى و لا يعبرون رجوع المحالات الى ما فيها فالموضوع  
اما واحد او في حكمه اذا قيل المتعدد لا وحدة الفاية  
شكلا فان قلت قد مر جوابا في الموضوعات اي علمها  
و المبادئ بالمعنى الاخر من اجل العلم ايضا و  
الاشياء من كلامه خلافا في حجبها في المكان فلهذا  
هو الحق من العلم اقتصر على ذكر المسائل و قد يقال  
عدها من الاجزاء اما احوال شي و اشياء متاسبة  
التي هي الموضوع في العلم و لا لاهلها في تلك الامور  
فالمنااسبة تعتبر و قد حقا حقيقة يرشد الى  
ذلك ما اوردوه في تفسيره من علميات العلم على انما  
اصطلاحه في ان يسطر على ما يقع عنده قوله  
و من تلك الجهة انما اذا اراد يميز علم خاص  
فلا بد ان يؤخذ من جهة واحدة فان قدوة و  
جاءنا لاخذ من كل جهة و الموضوع و اشياء متاسبة  
اذ لو اخذ تعريفه من حيث انه متكرر لم يحصل العلم

لأنها لما كان كل نفس العلم في  
أحوالها و أحوالها من جهة  
إحدى الجهات السبع في العلم  
موضوع الدليل التسع في العلم  
الشمسية فليس أن لا يكون ذلك  
الشمسية فليس أن لا يكون ذلك  
باللغات باندرجها تحت شئ عام  
له على قياس الموضوع لا غير ذلك  
من الاحتمالات العقلية و ان يكون  
واقعا و الاصل الذي لا بد من  
اعتباره في جهة الوحدة هو الموضوع  
لان المحالات صفات مطلوبة لذوات  
الموضوعات فان اتخذ فذلك و ان  
قدوة فلا بد من تناسبها في غير واحد  
بحسب اما في كانه في انواع المقادير  
المتعارضة في العلم الهندسة او غير  
موضوعات الطب في الانتساب















ادلتها التي سقطت بها ونحوه المقام ان الملا  
الخاصة مستندة الى اداة معينة يحتاج في  
استعمالها الى معرفة احوالها التي لا تحاد  
تحد في عدد يمكن من ضبط تقاسيمها فاصبح الى  
معرفة على وجه كل احوال يرجع اليه فيما قصد  
استنباطها وانما وصف الادلة بالكمية على ما وقع  
النسخ لا باعتبارها في انفسها بل باعتبارها في  
نسخها كما مر قوله لو لم يوجد لم يصرف وقد اصاب من  
قال انما هو من ان تفصيله صفة على او اعطى  
علاوة وليس مستقيم فان قول احوال كمية  
بدليل ان بيان ذلك وجميعه في الاستنباط  
الادلة التفصيلية قول المؤلف في الاستنباط وفي  
بعض النسخ توقفها بالصفة والاهتمام على معنى  
توقف استنباطها على اداة لا تحصل الا في مقتضى  
هي شرائط الاستنباط من معرفة تقاسيم الادلة  
من الكتاب والسنة والاجماع وحال الرعا  
والنسخ وشرائط القياس والنظر لا غير ذلك  
قوله وكان يفتنى اي تحصيل الادوات في  
عطى على بغيره لا على قولهم في نسخ النسخ  
عبد الرحمن

الذين هم في الدنيا  
والذين هم في الآخرة  
والذين هم في الجنة  
والذين هم في النار

وتلخص جواب الادوار بقولهم في  
 في المستبط الذي هو الاحكام قد وثقوا ذلك المستبط  
 اي جمعه وهو العلم المتعلق بالاحوال المحتملة  
 من الادراكات المستقلة فقها بقول المتقدمين  
 كلية هي مساوية للادراك السعدي من حيث  
 المذكورة كما يقال الامر في جواب والقياس  
 العرب والامم لا نسخ ومنهم من امن فقال ان  
 استدلال الاحكام بالشك الاول كان قاطع  
 من الامور كذا تكونوا احد حكمه يدل على ثبوت  
 القياس وكل حكم يدل على القياس فهو ثابت  
 وانما استدلاله بطريق الاستدراكات هي  
 الملازمات الكلية تكونوا كراهة القياس على  
 ثبوت هذه الحكم كان ثابتا لكن المزمع حقا  
 قال بما لا يكون هذه القضية الكلية مستقلة  
 الامور بل مندرجة فيها لقولنا كراهة القياس  
 على وجوب شئ وكان واجبا لا فزاد تحت  
 قولنا كراهة القياس على ثبوت حكمه كان ثابتا  
 ثم صدقها الحكم جعلت خبرا او لازمة يتوقف  
 على احوال الادراك من وجودها او ارتفاعها



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

مواضعها واحوال الاحكام اذ بعضها كما العلية مثلا  
التي تبت بالقياس فخصر قوله في تلك المقدمة الكلية  
فما احتسب اراجعة اليها واسم الزمان الامور ايضا  
قوله ورثوا فيها اي انما في بيان المقدمة التي اشج  
اليها ما في رثوها واشتووها وما يتعلم بها اما  
عليها قوله فلم يروا الى ما يحصل لهم ايا اعمال  
تلك المقدمات ولم يستحسنوا التسليم والاعانة  
في عمل الا في عمل وانما الفرق وسوا العمل الخاص بهم  
بها امور الفقه اذ لم يروا في العمل اختصاصه  
بالمجتهدين دون الفقه قوله في قوله ما ذكرنا  
يعني قول العلم والقواعد وانما كان هذا الامانة  
الاسم انما وضع لهذا المفهوم في حق بحسبه  
امال ان يراى الحق الموقوف على اصطلاحه هو اختياره على  
الاضافة الى العلوم والغاية لا ياتي في ذلك قوله  
وغوائد القواعد قد ظهرت فالتواضع خرج العلم  
بالجزئيات والعلم ببعض تلك القواعد فانه  
جزء منه وبقيت التوصل الى استنباط الاحكام  
وتجسيه الامانة وسيله اخرى ما يتوصل الى  
استنباط الضامع والذوات والاحتفاظ الا

[illegible]

الكتاب اعادته الحاجية  
بنو العبد المذنب  
عبد الله بن عبد الله  
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

[illegible]

الاحكام ومعدهما انما هو الحد الذي لا يفرق وقت  
 من ان الامور فانها ليست معتبرة وبالشرعية  
 الفرعية ما يتوصل بالاستطاح الاحكام العقلية  
 والشرعية الاسمية وفي جعل الاحكام منقبة اليها  
 اشارة الى انها بمعنى التشديد قاطبة للالتزامات  
 المتعلقة بافعال المخلوقين فلا يزم استدلال  
 قدي الشرعية والفرعية وقولون اذ لا العقلية  
 بيان الواقع ومتعلق بالاستطاح وقيل احتراز  
 عما يتوصل اليه استطاح الاحكام الشرعية الفرعية  
 من ادلتها الاجمالية بقواعد الكلام والعوية  
 اذ لا مزيد فيها على اذ الكتاب على تصديق  
 ويحتمل في الغرض ما لو لم يات الحكم حكم  
 دلل اذ ليس كمال الامور في بحث لانه  
 الاحكام ليست مستندة الى اذ اجمالية مستندة  
 من منها الى اذ تفصيلية كما اشر اليها وتوغل علمه  
 كلام والعوية جباى بها يتبين احوال الالاد  
 الاجمالية التي هي مسائل الامور ليتوصل اليها  
 استطاح الاحكام من ادلتها التفصيلية فلا يتوصل  
 بملك القواعد الى استطاحها من ادلتها الاجمالية

after and

وحقق ولا يصح ما فيها من الاستدلال على  
 دليل ادراك كمال الاصول في بحث لافلاك  
 الاحكام ليست مستندة الى اذاجاله مستند  
 من جهة الى اذاجاله تفصيلية كما اشير اليها وتوجد  
 الاطلام والعوية مجادى بها يتبين احوال الادارة  
 الاجمالية التي هي مسائل الاصول لتوصل الى  
 استنباط الاحكام من ادلتها التفصيلية فلا يتوصل  
 بتلك القواعد الى استنباطها من ادلتها الاجمالية  
 والبرهان على  
 في قوله لا يصح  
 في قوله لا يصح  
 في قوله لا يصح

١٠٠  
 في شهر ربيع الثاني  
 سنة ١٢٨٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار السيد  
 محمد بن عبد الله



بالوصول إلى استقامه الوصول  
 عليه التواضع فانه انما يضاف  
 العلم الى التواضع فهو مستند  
 اجتماعهما على خلاف علم الاستقامه  
 او التواضع المذكورين في قوله  
 اجتماعهما على خلاف الاستقامه  
 من قوله في قوله في قوله  
 ان العلم يضاف الى التواضع من  
 اجل التواضع والوصول عليه  
 لا على الاستقامه والوصول عليه  
 بالوصول الى الاستقامه  
 التواضع انما حاصل من غير  
 استقامه من الاستقامه  
 حاصل من الاستقامه  
 ثالث ان الاستقامه على الوجه  
 المطلوب يفيد الاستقامه انا  
 بخلاف الاستقامه المذكور  
 يوجد في قوله في قوله  
 مركب او اختيار الشئ الخالا  
 وصيغة الاستقامه ان الاستقامه  
 على الوجه المذكور مستند ان معرفته  
 ودان مركب الاستقامه من معرفته  
 مفردة او متصل

فان قلت ان قولهم اجعلوا  
 بعض الامام على بعض من الائمة  
 حجة فافهم الامام على بعض  
 الامام لان قوله الامام على بعض  
 الامام لا ينافي ما في العلم  
 وانما قوله الامام على بعض  
 الامام لا ينافي ما في العلم  
 وانما قوله الامام على بعض  
 الامام لا ينافي ما في العلم  
 وانما قوله الامام على بعض  
 الامام لا ينافي ما في العلم



[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلاله

والله اعلم بالصواب

٢٥  
 محرم الحرام  
 سنة ١٢٨٠  
 في دار السلطنة  
 بمصر



في معنى المضاف فاذا قلت دار زيد او علم افاد  
اختصاصه بهما في الملكية او السكنى وفي القيام او  
التعلم وما ذكره ابن الجوزي في الاضافة المعنوية  
الى المعرفة تفيد تقييدا لا ان وسعها على ان تفيد  
ان بها المضاف والمضاف اليه خصوصية تفيد  
تقييدا فيما دل عليه لفظ المضاف فقد اراد به الدلالة  
مطلقا ولو التزمنا ما في الامثبات ومن قال اسم المعنى  
ماد على معنى لا يقوم بنفسه وهو معنى العيون و  
الاشارة تفيد اختصاص المعنى الذي هو مدلول  
لا اختصاص ما يقوم حوبه سواء كان غير مشتق  
كذلك الثوب فان المعنى هو الذي لا اختصاص  
كما في كتاب زيد تفيد اختصاص الكتاب به  
العين قامت حوبه ولا سائر معانيه واعراضه  
والمشتق اذا كان موصوفاً لا يقوم بنفسه  
باعتبار معنى يقوم بفتح لغة الحلاق كل من اسم العين  
والمعنى على شرط ان تمام الاثر اليه او الخوض  
اما اسم العين وهو ماد على ما يقوم بنفسه فاضافة  
تفيد اختصاص المضاف مطلقا اي نحو الثبات  
والمعنى القائمة به وان لم يدل عليه لفظ الام بالاسم

يعني لو اطلق عليه اسم العين فمقتضى  
العين ويجعل تابعاً له ولو اطلق عليه  
المعنى يقتضي العيون الى المعنى ويجعل تابعاً له  
او يكون الاطلاق بطريق التقييد  
بأن قد علم في الملاحظة ان مقتضى التقييد  
يقوم بنفسه في تقديم العيون على المعنى  
واما اذا اخطأ في تقديم المعنى على العين  
فمقتضى ان التقييد في تقديم المعنى على العين  
وسبق بالعين على المعنى

في معنى المضاف فاذا قلت دار زيد او علم افاد

ثابتة لفاذا قيل دار زيد افاد انما هو مع جميع مضافها  
مختص به ولم يثبت لها اطلاقاً اشترى دار زيد  
من غيره اذا لم يعلم ذلك وانما اذ علم كان حكمه للشيء  
فقد عدل عن الصواب اما في الامثلة اختصاصه بالحق  
باشارة بلفظ الخارج عن مقبوره وكان لم يثبت من  
عبارة الكتاب للفرق بين المخصص الذي هو المضاف  
وجه اختصاصه ولا سيما لقول المخصص حيث قال  
اشارة اسم المعنى تفيد اختصاصه بالمضاف والمضاف اليه  
في المعنى الذي عرفت لفظه المضاف وما لا خلاف ان  
اشارة العيون الزائدة مثلاً لا تفيد اختصاصاً  
باعتبار كونها حركية وطولها او غير ذلك من صفاته  
لا باعتبار ملكيتها او كونها واذ قيل دار زيد فان  
في اختصاصها بالحق السكنى قد اذ ان فهم  
الملكية فيهم اختصاصها بما فيها لا سائر اعراضها  
تبعاً لها لا لاشارة بها واما مسئلة الاجارة فلا ان اشارة  
يعني ملك العيون المستعير لما دفعها او املك لها  
بالاشارة اصلاً وقد فهم ما عليها كما مر في المثال  
فرايد وليست بشيء كذا في قوله في قول مالك  
البعيدة عن الادعاء السليمة قوله فاذن نجح بمقتضى

في معنى المضاف فاذا قلت دار زيد او علم افاد

في معنى المضاف فاذا قلت دار زيد او علم افاد

في معنى المضاف فاذا قلت دار زيد او علم افاد

في معنى المضاف فاذا قلت دار زيد او علم افاد







من الاحكام علم يقيني حاصل من الامارات الا  
 المستند للاعتقاد الاجماع على ان يجب العلم عليه  
 يقتضي ظنة فاذا حصل من نظرية اشارة فيجب  
 جزم بوجوب علم باعتقاده بما عليه الا بالامور  
 فيقول بجزم انه صفة لازمة لا يخرج بها لأنها العدة  
 في الجواب واما المقلد فظن لا يقف على العلم  
 اجماع على وجوب اتباعه لظنه بالاعتقاد  
 وحاصل الاول انه لا ادلة قطعية او ما هو  
 اعلم منها في الورد الا انكار العلم بالبعث اذ لا  
 بين المجتهد والمقلد المذكور في العلم ببعض الاحكام  
 من الادلة التفصيلية القطعية بالاستدلال لاكتنا  
 في الامارات المعنية لظن المقتضى العلم  
 بالاحكام للحدود دون فيخرج عن الحد وفوقه  
 ذلك ما ذكر في المستور او رده ان كان المراد بالبعث  
 لم يطرأ وكان المقلد عليها واجب بالبعث اذ لا  
 البعض ويظهر ان ازيد الادلة الامارات لا  
 لا يعلم كذلك الا الفقيه وحينئذ يحتاج الاول  
 ان يلزم مما ذكر ان يكون الاحكام المعلوم من الادة  
 القطعية متاخر عن الفقه فاما ان يختار ان الادلة

قوله لا يحصل من الامارات  
 مع العلم بظن مقلده فلو كان العلم بالبعث  
 من الامارات فلو كان العلم بالبعث  
 على وجهه جزم بالبعث الى الجزم بما يشهد  
 في الفقه وهو ان العلم بالبعث لا يخرج  
 لعدم مدلوله اليقين فيجب ان يكون العلم  
 والاشارة بكونه الذي انتم اياه كما في الامور  
 فلهذا الفقيه يفتي في ان حصول العلم بالبعث  
 من الامارات يقتضي العلم بالبعث فيكون  
 في الامارات من العلم بالبعث فيكون  
 من هذا كونه البعث في الامارات لا يخرج  
 وليس من الامارات ما لا ادلة على الامارات  
 والمخالف من الامارات على العلم بالبعث  
 وكذا ما يقتضي العلم بالبعث فيكون العلم  
 الفقه فلو كان العلم بالبعث فيكون

قوله لا يحصل من الامارات  
 مع العلم بظن مقلده فلو كان العلم بالبعث  
 من الامارات فلو كان العلم بالبعث  
 على وجهه جزم بالبعث الى الجزم بما يشهد  
 في الفقه وهو ان العلم بالبعث لا يخرج  
 لعدم مدلوله اليقين فيجب ان يكون العلم  
 والاشارة بكونه الذي انتم اياه كما في الامور  
 فلهذا الفقيه يفتي في ان حصول العلم بالبعث  
 من الامارات يقتضي العلم بالبعث فيكون  
 في الامارات من العلم بالبعث فيكون  
 من هذا كونه البعث في الامارات لا يخرج  
 وليس من الامارات ما لا ادلة على الامارات  
 والمخالف من الامارات على العلم بالبعث  
 وكذا ما يقتضي العلم بالبعث فيكون العلم  
 الفقه فلو كان العلم بالبعث فيكون

قوله لا يحصل من الامارات  
 مع العلم بظن مقلده فلو كان العلم بالبعث  
 من الامارات فلو كان العلم بالبعث  
 على وجهه جزم بالبعث الى الجزم بما يشهد  
 في الفقه وهو ان العلم بالبعث لا يخرج  
 لعدم مدلوله اليقين فيجب ان يكون العلم  
 والاشارة بكونه الذي انتم اياه كما في الامور  
 فلهذا الفقيه يفتي في ان حصول العلم بالبعث  
 من الامارات يقتضي العلم بالبعث فيكون  
 في الامارات من العلم بالبعث فيكون  
 من هذا كونه البعث في الامارات لا يخرج  
 وليس من الامارات ما لا ادلة على الامارات  
 والمخالف من الامارات على العلم بالبعث  
 وكذا ما يقتضي العلم بالبعث فيكون العلم  
 الفقه فلو كان العلم بالبعث فيكون

القطعية لا يقين الا لما ذهب اليه بعض وكذا ما  
 يتخرج عليها من الاجماع والقياس واما ان يقال  
 كما مر عليه دليل قطعي من الاحكام فهو اعلم من  
 الدين ضرورة وقدر في العلم بوجوب متعلمه  
 الثالث انه لا الامارات ان كان العلم بالبعث  
 اليه من الاحكام لم يجزم باعتقاده وان كان قطعا  
 فيها جزم به واقضاه علم بواسطه العلم  
 الى العلم بوجوب العلم بالاحكام لا العلم بالحق  
 هو القائل والمخالف ان الشارع جعل ظنه متعلما  
 للاحكام وعلمه انما جعل القائل العقيدة لاعتقاده  
 عليها واسباب الثبوتها التي تقتضي ظنه بالحق  
 علم قطعا شئت ما شئت به اجماعا بالضرورة من  
 الدين فقد اقتضى به ظنه الى العلم بالاحكام نفسها  
 ووجب عليه العلم بظنه لانه ومن وجوب  
 العلم باعتقاده ان يجزم عليه اعتقاده وجوب الفعل  
 وابقاعه ان يتعلق به او اعتقاده بنية او اجتهاد  
 او حرمته او كراهيته واما الاتيان بالفعل في مقتضى  
 حكمه او قوله علم بوجوب اتباع الحكم المعلوم  
 يوصل الى العلم بثبوت من الدلائل فحق مع مقلديه

قوله لا يحصل من الامارات  
 مع العلم بظن مقلده فلو كان العلم بالبعث  
 من الامارات فلو كان العلم بالبعث  
 على وجهه جزم بالبعث الى الجزم بما يشهد  
 في الفقه وهو ان العلم بالبعث لا يخرج  
 لعدم مدلوله اليقين فيجب ان يكون العلم  
 والاشارة بكونه الذي انتم اياه كما في الامور  
 فلهذا الفقيه يفتي في ان حصول العلم بالبعث  
 من الامارات يقتضي العلم بالبعث فيكون  
 في الامارات من العلم بالبعث فيكون  
 من هذا كونه البعث في الامارات لا يخرج  
 وليس من الامارات ما لا ادلة على الامارات  
 والمخالف من الامارات على العلم بالبعث  
 وكذا ما يقتضي العلم بالبعث فيكون العلم  
 الفقه فلو كان العلم بالبعث فيكون



[illegible][illegible]

هو القريب والملاقاة العلم عليه مستغن عرفا فاذا  
قوله انهم علم كذا او كذا كذا لا يعلم الا ان علمه عليه  
في اصطلاح مسائله او ما يرجع اليه فيخرجها لانه مستغن  
جميعا قوله اي الايمان اليه او ما فسر الخلق بالانبياء اي  
القولست متضمنة على مسائله بحسب مقتضى لاد العو  
الغيبه توصف بالحكمة ايضا كما في المراتب وتوقف  
من حيث انها اوله وحجج الاحكام كذا في علمه مستغن  
لا توقف وجودها عليه لان انما لا يسر مسائل  
الاسماء فلا يثبت بذلك استقاده من الكلام ما  
لم يثبت اليه ان حجتهم لا توقف على وجودها قوله  
ويصلح لزكريا لزوم التوقف في حقه في حقه  
استدوا خطابا بطلانها في الاشياء المتفرقة  
فيها بما شاء فلا يلزمنا التاكليف ولا يثبت علينا  
الاحكام التي هو خطاب النفس ويكفي في الاله  
المذكورة كما سياتي قوله وتوقف اي معرفة وجود  
البارقة لانه لا يظهر انما يستدلون بحدوث العلم  
على وجودها في اوقات التنبؤ الوجه اليه اوضح  
او شرط على رأيهم وهو توقف على اوله قوله  
وايضا ان اكون الكتاب مذكورا في حقه يتوقف  
في الحجب والاختاب حجتهم بالبرهان لا يثبت ذلك القول في  
حاشية على المشهور بالفضل وتوقفنا في الاستدلال في العلم  
المقام وبما في اعتبارنا المتعلق وجوب حاشية في الحاشية

فإنه لا يجوز ولا يجب عليه أن يفعل ذلك إلا في حالة الضرورة  
وإن كان عليه أن يفعل ذلك في حالة الضرورة فإنه لا يجوز له أن يفعل ذلك  
إلا في حالة الضرورة



بالبحر من قدر سوره واطل انفسايات

على صدق المبلغ وتوقف السند على ذلك فلا يوافق  
 الكتاب فلان ما وجدنا مستدل من على الحكم  
 ليس بغير العلم ان من كلام الاقناع الا باخباره فلا يثبت  
 من صدق واما الامام والقياس فيجوز اليها  
 قول وهو اي صدق المبلغ بالعلم به بتوقف على  
 دلالة المجرى فانها تصديق لمن الله فيما ادعاه  
 ولا طريق الى سواء ودلالة على توقف على امتناع تأني  
 غير قهورة لا تصديق فيها والا لم يحرم بانها في ائمة  
 فضلا عن انها تصديق والعلم بذلك الامتناع بتو  
 على قاعدة خلق الاعمال وان لا تأني لقدره العباد  
 لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى المجرى من انشاء القضا  
 وفيه ان من اثبت لغيره قدرة مؤثرة مع تفاوت  
 مراتبها وتباين اثارها فهو في ذلك المجرى على رتبة طيرة  
 وانه يحل في دعوى الضرورة فقطع الاحتال على  
 وجه لا يشوبه ريبه انما هو ملك القاعدة القوية  
 وظاهر العبارة بساغة هذا التوجيه كما يشهد به  
 الطابع المستقر ومنهم من جعل الضرر راجعا الى الله  
 المجرى زاعما انها بتوقف عند على طريق الاقناع  
 المذكور فان شرط المجرى المجرى المعارضة التام خلق الا  
 قاعده

الاعمال اذ من شرط العلم ان تكون قولا قضا او مستعينا  
 ليكون تصديقه انه وان يكون طورا لم يلج يد مدعي  
 النبوة فيكون المجرى الظاهر على يد من خلق الله  
 فيه ولا يرد به لا حقيقة على اذ المشرع في جميع المراتب  
 بانه المجرى وفي بحث لانا تأني فيه فيما يعلم من ذلك  
 الامتناع بعد تحققه لا توقف لانا لا يد على تلك  
 القاعدة اصلا وايضا تخصيص الامر من يوجب القضا  
 مع توقفه لانا على اثبات العلم والارادة فلكونه  
 إيجاد المجرى على وفق دعوى التوحي على السلام تصديق  
 وفي بعض النسخ والقدرة سبحانه والارادة والاقول  
 انهم قول ولا تغلب في ذلك العلم بالاسماء الاسولية  
 يتوقف على العلم بما ذكر من القواعد الظاهريه والظن  
 لا يبعد علمها باختلاف عقائد الناس فيها وتناسلها  
 فلو فاده وقتل واحد في الحدود واخر في القدم  
 كانا علميين بها وبمحملة في الواقع فلا بد من الاستدلال  
 عليها وذلك من وتوقف علم الكلام قول واسا  
 الاحكام استنداد الاصول من الاحكام انما هو من  
 تصورهما وذلك لان من الاصول انما هي الاحكام  
 وتفسيرها الاصول من حيث انها مدلول لادك  
 فمفهومها كما ينبغي ان لا يخلو

فمؤجلا لا توقف على القاعدة كما ادعاه اولئك  
 لان الصدق وقد ذكرت قبل  
 فذكرها ثانيا في موضع ذكره وطارقة  
 لا ادسها علم فان سئل  
 الاصول من انما هي على العلم  
 ولا يمكن العلم فيها بالادب  
 العلم بالماء في المذكرة و  
 ياقول بان العلم بالعلم  
 فيها كما هو عند بعض الاسيوي  
 فيهم من ان التفسير في المجلد  
 المقادير في العلم كالمكة  
 في التفسير في القام  
 الاصل مع ان ليس  
 في ذلك اذ العلم على سائر  
 في علمه القيني والتقليد هو  
 الاستدلال في المذكرة الفر  
 الثابت لاولئك في المصالح  
 ولا يكون في الاثبات من يرف  
 مفهومها كما ينبغي ان لا يخلو  
 فذكرها



التسمية ومستفادة منها فاذ قلنا الامر للوجوب  
 شكاً كان معناه ان ذلك عليه ومقتضى ذلك قد وقع  
 من المحل وكذا مقتضى اتيانها او بغيرها في الفقد  
 من حيث يتعلق بها العلم في اقلها الزمان واجب  
 شكاً كان معناه ان ذلك يتعلق بالوجوب وهو صواب  
 فقد وقع ايضا جزاً من المحل في قولنا الحكم هو  
 لما ان الفقد واغراض ذاتية لموضوعه فقد اطلق  
 المحل على مبداءه وتصور موضوعات السائل  
 ومحو لانها لم تقع فيها من المبادئ لان اتيانها  
 يتوقف عليها وانما ذكر الفقد هو تبيينها على الامور  
 في نفس مرتبة فائدة عليه مستخدم تصور الحكم  
 فهو بالاعتبار الاول مبداءه وبالاعتبار الثاني  
 لغاية لا لان ما يقع في محلات ما هو فائدة العلم  
 مبادىه ايضا على ما اختاره المصنف ليعرض بان الفقد  
 لا لاكتساب العلم فوجب ان يكون تصور المحل  
 سائداً من مبادىه ويحجب بان غاية للفظ  
 هو العلم بطريق الاكتساب المستعمل في العلوم لا في  
 تعلقاتها بمواد معينة بل على وجه عام واما الاصول  
 فغايتها العلم بطريق الاكتساب الحكم المتعلق بالعلم

اي علمه بمحور العلم  
 بالوجوب مثلاً معناه ان ذلك  
 التصورات منها ان لا يكون  
 ما يقع في محلات ما هو فائدة  
 وغايتها من مبادىه ايضا على  
 اختاره المصنف

فاذ من تصورهما فان الخطاب فاسد اما في الاطلاق  
 ما ذكره نفس المصنف لا غاية وان اردت الطريقة في العلم  
 الواد المحصورة ولا بد من الاستدلال من معرفة المصنف  
 المعنى فقط اذ لا يجوز فيه من الادلة اسلامه ان كان الحكم  
 الحق فلا يجوز له ان العرف من ذلك الموضع هو العلم  
 فيكون المحل ورواياتنا اطلاق الاصول لا يبعد على  
 بطلان كتاب الاحكام بل هو مقدم على غيره فيها لان  
 الاكتساب فيقول له تلك الاحكام والوسط في العلم  
 هو العلم بالحكم بما هو عليه في ذلك المبدأ المستعمل  
 وتكون في مقدم العلم على ما يتوقف عليه من مرتبة  
 هو ذلك وما ذكره المصنف من معرفة القادة في العلم  
 لا يقتضيه نسبة هذا الاختيار اليه كما لا يقتضيه فانه لا يوجب  
 تخصيص ذلك التنبؤ بالاصول دون المنطق في العلم  
 في استخدام من الاحكام وان غاية محسوسة في العلم  
 في العلم فائدة في علمه وان مبادىه في قوله لا يوجب  
 استزاد الاصول من الاحكام انما هو من تصورهما لا في  
 باثباتها او بغيرها من حيث التفاضل ما من ادلتها فائدة ذلك  
 منها لا مبادىه ولا من حيث تعلقاتها بالافعال الا فائدة  
 لهذا العلم فائدة في علمه وتكون على كذا هو

في العلم فائدة في علمه وتكون على كذا هو  
 في العلم فائدة في علمه وتكون على كذا هو









ملكا ومجولاتها واجزائها فوجدنا لاقتف عليها قلت  
 هي صوريات كثيرة محتاجة لم يشعروا بالاعتماد  
 فاشارة اليها وافردوها بالذكر قبلها واما النقص  
 المتفرقة المخصوصة ببعض النسخ فاحتمل انما هي  
 تلك التي كانا نذكرها في المباحث المتعلقة  
 حيث اورد بعضها في المبادئ كالتفصيل والمجاز  
 والاشارة والفرادى وبعضها في المقاصد كالمع  
 والخصوص والمنطوق والمفهوم لشدة ارتباطها  
 هذا البعض بالمثل التي اورد ذكرها اليها قوله  
 هي مبادئ الكلام جعل قوله الدليل في قوله  
 مبادئ اللغة مبادئ كلامية لا اصول الفقهاء لا يقتضيه  
 عبارته حيث حكم بان هذا العلم يستلزم امور  
 ثلثة وبهذا اجمالنا اورد هذه المباحث وعقبها  
 مبادئ اللغة والاحكام فتوجب ان القواعد المنطقية  
 تسبقها الى علم الكلام كسبقتها الى سائر العلوم  
 الكسبية اذ هي اولها فكذا يتوقف عليها اصول  
 الفقه يتوقف عليها الكلام ايضا فلهذا جعل مبادئ  
 كلامية للاصول ليس اولى من الفقه وقدم  
 بذلك الامام الغزالي في المستصفى حيث قال الله

ان المقدمة المشتركة على هذه المباحث ليست من حيز  
 اصول الفقه ولا من مقدّمات المقاصد بل هي مقدمة  
 العلوم كلها وسبقت جميع العلوم النظرية والذهنية  
 كحاجة اصول الفقه اليها وقدا جاز في المنطق جزءا من  
 سائر العلوم المدونة لتركيبها في المشهور من النسخ  
 المبادئ ولها مادة تالفت منها بصورة هي القواعد  
 المنطقية وحيث كان الكلام على العلوم الشرعية و  
 اساسها كاف مقدما في الرتبة والاعتبار فثبت ان  
 القواعد اليه هي مبادئ كلامية لا اصولية غير ان  
 لا تصور لاداء وتلقاها في المذكرة في العلوم ليست  
 على المنطق بل هي مبادئ كلامية لا اصولية  
 على العلوم النظرية يحتاج الى الاشارة وتوضيح  
 يكونها موصلا الى الحق لا يحصل الا من المباحث المنطقية  
 او يتقرب بها ويحتاج اليها تلك العلوم وتحتج  
 على علم على حيايتها وعلم الكلام لما كان راسل العلم  
 ومقدما عليها لتسبب هذه القواعد المحتاج اليها  
 ضدت مبادئ كلامية لتعلم الشريعة وقيل الاول  
 لما ذكر الدليل في حدى الاصول والفقه اشار الى  
 وحيث اخذ في تعريف النظر المشتركة على العلم  
 كقولها مبادئ العلوم وانشأها في ذلك العلم

على سائر العلوم  
 من العلوم والادبيات  
 كثير منها لا يمكن  
 لا يخفى لانا نقول هو  
 اعلام في مبادئها  
 المنطقية بل هي من  
 ومنه يستخرج ان  
 كماله هي مبادئ  
 المشهور ومعلوم  
 كقولها مبادئ العلوم

عليه السلام قال نعم الداعي في عبادتي الكافرة  
فخرنا به وادخلنا في اصول الفقهاء  
ادله انهم كانوا الكفار مما خرج للمعزة  
الدينية وانما قالوا في ذلك العلم والحق  
وكانوا في ذلك لا يخرجون من انفسهم  
الامر على سبيل الدليل والحق والعدل  
من جهة التوحيد والتصور لا غير عليه



البيت هداية اي عرفت وان الشاشار الى اعتبار  
 القول والاطلاق دون الوضع قوله في المثال  
 لمعاني الدليل الثلاثة اي الدليل على الصانع والمفعول  
 اللغوي هو الصانع لانه الناصب لما فيه دلالة  
 ارشاد اليه او العالم بكلامه لانه الدلالة او  
 العالم بغيره لانه الذي به الارشاد قوله واصطلاحه  
 يعني ان هناك اعطى احيى والدليل بحسب كل منها  
 معناه احدى اعم من الشان مطلقا وقدره الاصطلاح  
 الاسوي لانه المناسب وابتدأ فيها بالمعنى الاصح  
 لانه المعبر عنه الاكثر كما يفصح عن عبارته وانما حال  
 ما يمكن التوصل به وما يتوصل تنبيه على ان الدليل  
 من حيث هو دليل لا يعتبر فيه التوصل بل المعنى بلطف  
 امكانه فلا يخرج عن كون دليله امان لا ينظر فيه اصلا  
 ولو اعتبر وجوده يخرج عن التعريف ما ينظر فيه  
 احدا بدا واريده من النظر فيه ما يتناول النظر فيه  
 نفسه وفي صفاته واحواله فيتمشيد المقدمة التي  
 هي بحيث اذا ثبت ادت الى المطلب الذي وللغرض  
 الذي من شأنه ان اذا نظرت احواله او اصل اليه  
 كالعالم وحيث اريد بالامكان المعنى العام للجامع للفعل

والوجوب التدرج في تلك المقدمات المترتبة بعضها  
 واماد اخذت مع الترتيب في سنجح النظر فيها و  
 قيد النظر بالعملي وهو ان لا يتناول على شرطه مادة  
 صورة لانه الفاسد لا يمكن ان يتوصل اليه الا بما يجري  
 اذ ليس هو في نفسه سببا للثبوت او الالف وان كان  
 قد يقضي اليه فذلك ايضا انما علاقة يستوجب  
 ان وسيله له فيلزم يقيد واريده العملي من حيث الدلائل  
 باسرها اذ يمكن التوصل بها على شرطها وان اقتصر على  
 الاطلاق لم يكن هناك تنبيه على افتراق المعنى  
 والفاسد في ذلك ولعلكم يكون الاختصاص في الفاسد  
 اتفاقا لما يفصح اذ الممكن بين الواو ادب ارتباط عقل  
 يصير به بعضها وسيله الى بعض او بعضها  
 الصورة او بوضع ما ليس بدليل مكانه وتفيد  
 المطلب للمعنى الخارج القول المشد ولو قيد بالتصوير  
 كان حذرا وان جرد عنها فلا يدل وسببها اعني  
 الموصل الى المحل وحيث كان التوصل اعم من  
 ان يكون الاعمال والطقن توليدا او اعدادا او تمنا او  
 او عاده يتناول التعريف العقلي والظني ويصح

على المذهب كما قول قولان اي قضيتان معقولات  
او معقولاتان فانه الدليل والقول والقضية يطلع على  
المعقول والمسموع اشتراكا او حقيقة ومجازا  
قيل اي مركبا ويخرج بقوله يكونا عند قول اخر  
قوله فضايل من المركبات التعبدية او منها  
ومن الثابتة كما يخرج قولان من التمام اذ الاشتراك  
في حد او وسط وانما قال فضايل البتة والقياس  
المركب من الاقوال وفيه نوعان الضمني والتكلمي وعنه  
تنبيه على ان الهندس لها مدخل في ذلك قيل انما وصف  
القول بالآخر يخرج عن مجموع اعم فقيس في انقضا  
فان يستلزم احديهما وهذا القول لا يقع فيهما  
اذا لا يكون عنده احديهما ولما اعتبر حصول الاخر  
سواء كان لازما بيته او غير بين او لا يكون لازما  
يتناول الحد الامارة وغيرهما لا في مجموع التمثل  
الاستقراء والقياس البرهان المؤلف من مقدمات  
قطعية لاخاذه اليقين والحد في المركب من قضايا  
مشهورة او مسلمة لا لزوم الخصم بحفظ الاوضاع  
وعدمها والخطا في المؤلف من قضايان في مقبولة  
او غيرها لا قناع من حقوقا من ذلك على الوجه

وهي عينها بالخط والشعري المركب من قضايان معقولات  
لاخاذه القبح والسطوة والنجاس والاقدام والعلو والخط  
الذي يتركب من قضايان مشبهة بالمشهور وان لم يسم  
شعرا او بالاوليات وليس سطوة وعنه بالسطوة  
الملاقاة لا الحق على الاعتراف باستواء الساعات بالحق  
اذ يجتمع بالبرهان انما هو الدليل المومن القياس اذ  
لا رجحان من غيره الا اذا كان رجحا اليه ولم يجر رجحا  
فلا يستلزم انما شيئا فاما لا علاقة عقلية بين الطرفين  
فيما شئ يستفاد منه لا استقراء مع بقا وسبب في ذلك  
من اليه وفي التمام في المدعى في الطرفين وسبب ايماء  
الى انما عند البرهان اما خطا او غير فان قلت قد يلحق  
بهم في المنطق على اعتبار تحديد الاستلزام في تعريف القياس  
وجعلوا مع ذلك شاملا للمساكنات المحسنة  
بانهم زادوا فيها اخر هي تعريف سيم مقدمات في الاستلزام  
في التمام هو على ذلك التعريف وانما يدونه فلا يستلزم الا  
في البرهان وهو المراد منها فاما انما في تعريفها  
لان السيم لا يدخل في الاستلزام فان تحقق الاستلزام لا يتوقف  
على تحقق الاستلزام والالزام كما لا يخفى الا ان قولنا العالم  
قديم وكل قديم مستقيم المؤلف من مستقيم العالم مستقيم





...



[illegible][illegible]

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس  
بل هو الذي لا يدرك بالحواس  
بل هو الذي لا يدرك بالحواس

فقد يتعجب من هذا ايضا بالقوة العقلية كغيره من الاشياء  
وبالدليل ان هذا العقل لا يدرك بالحواس بل هو الذي لا يدرك بالحواس  
كما هو رأي القدماء في هذه المسئلة الثانية كما هو مذهبهم في غيرها  
وهو ان كل ما في الطبيعة المتحركة او لا تتحرك لا يتحرك في نفسه  
الاول ان يحصل له لا بالحواس الثانية وهذا هو التصور  
منه في العلم على ما في نفسه فينا والحد انظار التصور  
في الحقيقة والتصور في الطبيعة وما يجري مجرى هذا في الثانية لا يتحرك  
الفكر في حركاته اللغوية المتعاقبة التي هي الصور المتعاقبة  
على ما في الحركات في الحقيقة المتعاقبة في النفس من جهة  
صورة الاحياء في قولنا ان هذا هو العلم في الحقيقة  
من القوة وكذلك قولنا ان هذا هو العلم في الحقيقة  
بهما في التعريف والذكر في الحقيقة انما هو  
تجديده على وجه الحقيقة بعبارة محيرة في الحقيقة  
الفصل الثاني في هذه المسئلة الثانية في الحقيقة  
للمدركات الحسية كراعي السك وطعم العسل او غيرها  
عن حد المدركات فيمكن من تحديد الادراكات فيخرج  
لكنا فنقدر على شرح معنى العلم بتقسيمه في مثال ففهمنا  
بانه المنعرج هو الذي لا يتحرك في الحقيقة بل هو الذي لا يتحرك في الحقيقة  
لتصوير الاستبان بين الذاتيات والوحدات وعلى

الذاتية

هذا استبعاد الامكان معانية السقوط لا تثبت في  
الرسم من حيث لا يدرك بالحواس بل هو الذي لا يدرك بالحواس  
انها لا تدرك بالحواس بل هو الذي لا يدرك بالحواس  
والظلال في جوهره بل في ذاته النفسية ان لم تكن حقيقة  
لغيره عما هو عليه من معرفة له وان كانت معرفة له كما هو  
فلا يمكن في ذاته بل في رسمه من حيث لا يدرك بالحواس  
التحديد وانما في الترتيب في جوهره من حيث لا يدرك بالحواس  
ذلك الوجه ان لم يقدح في العلم في الحقيقة وان افاد كذا  
حديثه وما اوضحه من حيث لا يدرك بالحواس بل هو الذي لا يدرك بالحواس  
مطلقا وانما في الحقيقة معرفة وجه اعراضها في الحقيقة  
الذكورية انما هي في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
معرفة واعراضها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
للتصور في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
مقسم في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
باسمها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
باعتبار الشامل في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
عن غيره في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
تقديره في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
لا في جميع افرادها وبين الاستغناء عما عدلها لا يتصور

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس بل هو الذي لا يدرك بالحواس  
بل هو الذي لا يدرك بالحواس بل هو الذي لا يدرك بالحواس



مرفوعة لا تنقاد شرطاً وبهذا الجواب على قولهم  
 من ان العصور الحقيقية لا تطول على المشترك وبما  
 يتاخر اقسامها حتى على تعريفاتها وان للثلاث الاربعة  
 رسي وان المعجزة اللازم اختصام كشمس العالم انما  
 نعم لا بد من كونها تحت سيطرة هذه المذاهب والارزوم والار  
 لم يكن معرفاً ولا طريقاً لا معرفة الا ان الانتقال الى الكون  
 على وجه الاكتساب كان موصلاً الى معرفة وتكميلها  
 كما في الانتقال من تصورات الماهيات الى لوازمها  
 لكن خلافاً لظاهر المقالة القسرية والمثاقولة والمفاهيم  
 هذا القيل الى ما يعلم بتفصيله وتبينه عن غيره في  
 شال جزئاً ولم يعرف له لازم كذلك لان الشك في انما  
 بالادراكات لا يغير عما هي الصفات النفسية ونحن  
 نعرف باعتبار الخيزم الذي يمتاز عن الشك والظن  
 وبالطاقة التي يمتاز عن الخيزم المكنى بالركب وبالغيب  
 الذي يمتاز عن تفصيل المعينة فانه حسن الاعتقاد والار  
 للتصديق بما لا حظ هذه الصفات خرج بها الى  
 الاخص والار لا تعلم ان اعتقاد ثابته الواحدة هي  
 الاثبات كذلك اي مستحسب لهذه الاوساف على ليس  
 غيره وقد تغير لنا بذلك المعجزة هذا المثال لا انما

وهو انما هو عينه ليس باختياره  
 استقام الاعتقاد في اختياره  
 استقام على ما ينبغي شقها على  
 المذاهب في معرفتها على ظهور  
 حكمه في عدم الاندراج تحت الاعتقاد

في  
 انما  
 انما  
 انما

ولا يعلم له شيء من تلك القبولات اصلها في نفسه  
 ليس في مجموع هذه الامور الزمانية كما ذكرنا لاننا لا نعلم  
 المطابق وغيره من الصفات او غير مطابق يضاربها  
 ضرورة انما على ان لا اذ لا يعلم انما على هذا الوجه  
 لا يحصل الحقيقة لا حتى في العقول التي هي من هذا الضابط  
 المطابق غير غيره غير انما في هذا الضابط اعتقاد  
 غير مطابق او على غير ذلك ولما اعتبر الضابط على  
 ان المطابقة مثلاً ليست بينه وبين ما رجعت الى الضابط  
 واعتبر كونها في الميزان وما حصل ان الضابط على وجه  
 التميز فيكون كالتسليم اليك الروم يشاء لا يخفى  
 جرائد في كثر من الصفات والاشياء واعلم ان لا  
 اورد في المثال تشبيه اذ ان الصفة باقية في الصفة  
 والامر في ذلك سمي قولاً الاول في العلم في غيره  
 كان كسباً لا لا كسباً في قوله على العلم في غيره  
 توقف على كونه واما اقل ذلك في قوله على العلم في غيره  
 انما انما انما لا يستلزم كونه في العلم في غيره  
 حصوله والحواشي لا لا كونه في العلم في غيره  
 انما في غيره في قوله على العلم في غيره  
 كسباً كان تصور موقوف على غيره وغيره

وهو انما هو عينه ليس باختياره  
 استقام الاعتقاد في اختياره  
 استقام على ما ينبغي شقها على  
 المذاهب في معرفتها على ظهور  
 حكمه في عدم الاندراج تحت الاعتقاد

وهو انما هو عينه ليس باختياره  
 استقام الاعتقاد في اختياره  
 استقام على ما ينبغي شقها على  
 المذاهب في معرفتها على ظهور  
 حكمه في عدم الاندراج تحت الاعتقاد

غيره لا يتوقف على تصور فانه اكثر الناس تصور  
اشياء كثيرة ولا يتصورون حقيقة العلم والاشياء  
لكنهم يتصورون الادفع والاعمال وانما يدركون  
بما ما يتوقف عليه تصور غير العلم والاشياء  
الدور فانه يتوقف على حصول علم جزئية متعلق  
الغير على حصول عايشة العالم فانه يتوقف  
حصول تصور فانه يتوقف على حصول  
عايشة امره فانه يتوقف على حصول  
الحاصل على حصول العام واما يتوقف على حصول  
علم جزئية متعلق بذلك الغير فانه يتوقف  
الحصول فانه يتوقف على حصول العلم والاشياء  
لكنه يتوقف على حصول العلم والاشياء  
التي هي كونه متصورا علميا والاشياء  
كون الشيء متصورا على حصول العلم وكون  
الاشياء كونه متصورا علميا والاشياء  
توقف على حصول العلم والاشياء  
على ما يتعلق ايضا قولنا ان العلم  
احد الضروريين يقع منه العلم بمعنى ان  
لا يتوقف على تصور

وَأَجِبْنَا نَفْسًا بِأَن الْمُرَادَ حَقِيقَةَ الْمَقْصُودِ  
مَعْنِيهِ فَقَدْ بَدَّ وَجْهَهُ فِي غَضَبِ الْقُصُورِ الْمَشْهُورِ  
وَقَدْ مَافَى مَقْصُودِهِ

ان حصول العلم كذلك وما قال ان العلم كالحياة  
حيوانه من حيث ان يكون قيا انما العلم  
بذلك ما علم الا ان كتاب قال ان العلم كالحياة  
فقر السؤل انما قال ان العلم كالحياة كالحياة  
يقول ان العلم كالحياة كالحياة كالحياة  
علمه كالحياة كالحياة كالحياة كالحياة  
علمه كالحياة كالحياة كالحياة كالحياة

هذا  
المراد ان  
معه ان  
معه ان  
معه ان  
معه ان

[illegible]



فقد استوفى ما كان ينبغي ان يكون  
الغیر الكلام الذي اذا استوفى ان  
انقلبه الى هذا الوجه ان في هذا الوجه  
بعضه محذور

[illegible][illegible][illegible]

من حرم عقلمه ان يجلسا ونحوه الى اخره  
و هو فاسد لان وضع الخطا يوحى  
بوضع الخطا وليس كما قد افترسه  
اللاهوتيين من ان الذي قيد اخنوخ  
وهو كوكب شمس لا قد انشق عن  
الخطا انما علمه لان قوله جاز  
من حرم ان لا يخطوا معصيه

[illegible]

الملك لا سبيل في ترقية الدولة فكونه اميالاً اعجز  
خارج عنه ما لم حقيقة. واما بطلان الادعاء الثاني  
التيج. فلان الحق الصافي يمكن تخالفاً وجهها امريكا  
وقبلد اخر جاري شكاوى ومحاذاة ان قدر المحرر  
باسرار الحق للندك وان اردوا ما يقوم بالنقص  
يشاء في الشكاوى وسار صفاً فانها جعلت لها  
توضيح كما هو المشهور على مثل السواد وديان  
ايضا وعلى التقدير بمرء ان الامان ارتفع للمعنى  
ارتفاعاً ماحية العلم او موجب لغاية ان يسبغ  
وسبائك ايضاً ما بر وعلى اصطلاح الحق قوله (فكر)  
لحدود ما ذكر وعاد في ذلك الكلامية وبشواصتها  
وقضاءها والصحابا اختاره الحق وانما كان  
الصحيح انظر الى الحق توفيقه بالاعتقاد الحق والملائكة  
لوجوب غير ان يشمل الشعور مع الملائكة على انظر  
علمت مع التثنية كاصح بذلك في الحق في هذا  
الصحيح تشبه بالحق عبد واما نظر الحق في الحق  
المتقدم في التقدير الذي سبيل ان في الحق القول  
ان الحق في الحق في القول بان صدق ذات اضافته  
ولما رجع الثاني كان الاول الصحيح والحق في حق

وعلى القسوس في القسوسية في قولهم هو ما يقوم  
بغيره يشاؤا العلم وغيره وفي قولهم لا توجد له غير  
التي توجد له الذي هو نفس غيره وفي قولهم  
الصفات التي توجد له التي توجد له غيره وفي  
وهي ما سوى الذات كانت فائدة القول في قولهم  
استعداد له العلم في قولهم في العلم في قولهم  
بوجوب غير العلم وغيره وفي قولهم لا يوجد له  
التي لا يوجد له الغير بنفسه وفي قولهم لا يوجد له  
الصفات الذاتية التي توجد له الغير  
بغير استعداد في قولهم في قولهم لا يوجد له  
صفة فائدة بغير استعداد في قولهم لا يوجد له  
غيره في قولهم لا يوجد له في قولهم لا يوجد له  
الغير فلا بد من العلم في قولهم لا يوجد له  
الشيء على الصفات في قولهم لا يوجد له  
غيره في قولهم لا يوجد له في قولهم لا يوجد له  
الذي لا يوجد له في قولهم لا يوجد له في قولهم  
لا يوجد له في قولهم لا يوجد له في قولهم لا يوجد له  
فكوننا لا نقضي الصفات في قولهم لا يوجد له في قولهم  
لقد يشاؤا التصورا إذا نقض لآلة القسوس









١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]

بفتح السين المهملة المعجمة  
 حذرة احد الفتيان الذين  
 لا تعرفون اسماءهم  
 في احدى اقسام الفتيان  
 الذين هم في احدى  
 اقسامهم في احدى  
 اقسامهم في احدى  
 اقسامهم في احدى

[illegible][illegible]

الايمان عن كماله في الحق والصدق وامانة جميع الحق  
 قالوا لا اله الا انت وحدك وقهر الشقيين فيه اذ لا تقوى  
 الا على الله الا انهم لم يراعوا فيه وقوه فلو احققوا له ولما  
 خلقهم ووجوهه فلا ينالون وقوه ولا افعال وقهره  
 وسبحه اليه في اريد فالعالم قد علم في خلقه وقهره  
 ان الله قد نهى عنه ان يولي في افعاله وقهره في هذا العالم  
 اشياء لم يقدر على فعلها في الدنيا والآخره فلو كان  
 حكما هو في الدنيا والآخره بعد الله عليه لو قد  
 ذكره في هذا العالم حكما واعلم ان الله في هذا العالم  
 بالذكر الحكيم فيكون في هذا العالم الحكيم في حيث  
 والله عليه والحق في قوله وهو الحكيم في كل  
 في الحق لا اله الا الله ولا اله الا الله لا اله الا الله  
 ان الله لا اله الا الله هو الحكيم في كل ما في هذا  
 ايم والحق في هذا العالم الحكيم في كل ما في هذا  
 يشي عن امره في كل من جوده ان الله او في جوده  
 خلقه ووجوهه على التبرير او في ان الله في كل ما في هذا  
 الشدة والوجوه في كل ما في جوده على طاهر ولا اله الا الله  
 في كل ما في هذا وسبحه في كل ما في هذا في كل ما في هذا  
 او في كل ما في هذا وسبحه في كل ما في هذا في كل ما في هذا

1



عنهم باستلزام الانباء عنها قطعا وانما نسبت النسبة  
 المتصورة ببطون الفعل المحرر مقسمها لور ووجوبها عند  
 الذكر هكذا ادنى شأنها ان يصدق عنها بالبرهان المستلزم للذكر  
 فكيف فان القول بزيادة قائم فاصدا بوجوبها لا يقتضي ان يتصور  
 فطره هو النسبة ولا يحتمل ذلك ان يكون في نفس المقامها  
 او ان يشرعها بالقدرة ان كانت لها في ما ذكر ما يدعى على اعتبارها  
 او بان ما يحددها ويذكر ما يحددها على القول بالحوادث  
 عدل في ذلك الالف لاختصاصها بالذي يحتاج اليه الذكر هكذا  
 في ذلك هو من مودد الاثبات والحق في ما ليس  
 ما عند الذكر هكذا بالذكر التفسير ولذلك جوا جوا  
 في التفسير فان قيل النسبة متغيرة عن حيث لا يحصلها  
 بعينها تصورا كما سبلا ولا يفيق في ما سبلا في  
 على ما ذكر في قول اوله فيقضي وانما هو لا يتصور في هذه  
 الاقسام اذ قد يكون في مجرد تصور الجبر في الاول ان  
 النسبة من حيث هي هي تصور في الحقيقة لها من قبله  
 الحقيقية لكن يتعلق بها الاثبات والنفي كقولنا نحن  
 نيقضي لاخر في من حيث يتعلق بها الاثبات فتأخذها  
 من حيث يتعلق بها النفي والاشكال ان النسبة الالحادية  
 لا تخلو عن ملائمة احد بها اما في ما هو في ما كان

بمقتضى ما هو له بعد منها على سبيل التفسير في قوله قبل  
 قوله انما يتعلق بغيره من قولنا انما هو في ما كان القسم  
 بوجوبه استلزاما لوجوبه في منصوصه بين يديها في  
 سبيلها انما يصدق عنها بالبرهان المستلزم للذكر  
 للتكوير في الاشياء في قوله ولذلك اعلم ان الذكر  
 فكيف يتعلق هو طرفه في النسبة المتصورة بسترها  
 القائل بالتفسير في قوله انما هو في ما كان  
 الذكر هكذا سوا صدر من ذلك هكذا في ما كان على قوله احد  
 طرفه في قوله انما هو في ما كان في قوله انما هو في ما كان  
 عنه الذكر هكذا من حيث لا يقطع في الاثبات والحق  
 بدلا او حيث لا يقطع في الاثبات في قوله ما هو في ما كان  
 من هذا في قوله انما هو في ما كان في قوله ما هو في ما كان  
 او لا في الاثبات في قوله ما هو في ما كان في قوله ما هو في ما كان  
 عند اياه في الاثبات في قوله ما هو في ما كان في قوله ما هو في ما كان  
 او الصدور في قوله ما هو في ما كان في قوله ما هو في ما كان  
 ما هو في قوله ما هو في ما كان في قوله ما هو في ما كان  
 فكيف للصعب والاعتناء في قوله ما هو في ما كان في قوله ما هو في ما كان  
 فما بين من شبهة في قوله ما هو في ما كان في قوله ما هو في ما كان  
 انورد المشهور في قوله ما هو في ما كان في قوله ما هو في ما كان

المراد في التصديق والحكم بقوة الشك والوجه في  
 اقسامه وليس يصح ان الاعتقاد والحكم فيها ما في  
 الشك فلا فائدة للشك والاثبات متساويان فان  
 كان هناك حكم او اعتقاد فاما بهما ومثلما او احدهما  
 فليس الحكم والحكم في الشيء الواحد بالنفس هو اعتقاده  
 بالانطواء ولا فائدة من الشك في الشيء بل ان  
 على احد الطرفين كماله واما في الوجه فلهذا الوجه  
 ان من المباح ان يكون الاعتقاد في الشيء حكم فليس الاعتقاد  
 التقضي من مصاديق العلم بل هو في حكم الاعتقاد  
 ولا يخفى فيها فلهذا من عند الله الامر بها قوله  
 واما المذكور في عبارة الترمذي ان العلم هو الحكم احد  
 التقضيات مع التيقن من الامر ويشاور من امره في  
 اعتقاده فاشارة الى ان بسيطه وان غلطه التقضي  
 لا يلزم ان يكون بالضرورة ولم يراد به هو ذلك  
 التفسير بل هو قوله فان قلت الاعتقاد لا يخرج التقين  
 عن ذلك لونه قسما لما يخرج منه ولا في الواقع في  
 نفس الامر ان الاعتقاد لا يخرج عن كونه العلم بالامر  
 واما قوله فلا يخرج من العلم بل هو ما في نفس الامر  
 احدهما قطعا ولا يخرج من غيره ويجوز ان يقع في جميع

رتبة

الحكامات غير متكررة في العبادات وحيث جعلها مقابلة  
 للعلم فلا بد من احتمال التقين بغيره وقد انتفى العلم  
 بالمرحاة من احتمال العلم بالمرحاة من احتمال العلم  
 هو احتمال العلم في نفس الامر بالشك في الحكم  
 في التقين لا في العلم بل هو العلم بالامر وهو  
 الذي يفتاه من قسما في العلم بالامر في نفسه وقدر  
 بان يكون الواقع في نفس الامر في نفسه كونه العلم بالامر  
 في العلم عليه قسما بعد ان يكون الواقع في نفسه في العلم  
 والكون قسما بغيره ونفسه في نفسه في نفسه او  
 برهان في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
 عن نفسه او غيره في جواب او غلط او متعدي وان  
 يزول بتقليد امر او خلاف الواقع او في الشبهة  
 واعلم ان لغز الواقع منصوص عن الشك في نفسه  
 من وضع اسم الامر في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
 بعد من الشك في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
 بان يقال العلم الخارج في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
 التقين وقد علم من جهة واما ان في نفسه في نفسه  
 خرجت تامة ولا بأس في ذلك ان قد تقدم ما به  
 اصح حدوده والمقصور في مصادره وايضا في غيره











[illegible][illegible][illegible]

انما العلم بالشيء من الله تعالى  
 عن تصور الشيء والتفكير فيه والعلم  
 حصولها بالادراك الحسي حاصلا  
 او ليست خطا على تمام  
 من سبيل الواسع والواسع  
 وانما حاصل صورة وادراك على صورة  
 الحس والادراك والادراك على صورة  
 حقيقة منسوبة لذلك

























[illegible][illegible]

١٥٠  
 الا ان جنسيتهم لم يثبت ثبوتاً عاماً ان نوعيتها جعلتها  
 يصدق من حيث قد انزلها في لغة الاجناسي وقد ثبت  
 فبذلك ان ينصبي متعدد اعادة الى الاعلان في المزمع  
 للاهية من اجزاء ولا تناسي وبتنازل الى الاسفل  
 الى تحقيق الانواع والاشخاص فلا يحقق الاجناسي  
 وقد يكون من ان ياتو سط بينه وبين النوع  
 من المراتب الواقعة في الترتيب ومنه قد يمسك  
 حصول مقايست الاجناسي الى الترتيب وهو ما  
 قولنا ان في ذلك فان الرباط العقل ما يكون  
 حيث ان العالي او عموماً انما هو اذا انقضت في الرباط  
 في تحقيقه باقتباسها من اجزاء لا ياتي فيها  
 قوله في هذه المسئلة الا ان يرد ذلك بان يجمع الى الام  
 بعد العلم فيكون في ذلك الى الانواع البسيطة  
 التي لا اجزاء لها في العقل لا تاتي البسيطة واجب  
 بان في اذا حل على الاشياء وانما انما على طاعة  
 الجنس فلا يرد فيه في ذلك في الحكم بين الجنس  
 والنوع وحول في المنهج ويعني الى انما في الجنس  
 حول النوع في انما في النوع في النوع في النوع  
 لا يفي شرع في بيان مادة الحد الرسمي وهو النوع



[illegible]

5V

الحسين  
الحسين  
الحسين

قوله شعر ورواه في كتابه الاستيعاب هذا القول في البيت الثاني  
فإن البيت الثاني في الأصل هو البيت الأول في المتن  
وإن البيت الأول في المتن هو البيت الثاني في الأصل

فقامت في التثنية وقد تيقنوا من قولهم ولا تملأ  
 بعد فيها اما الفصل الاول والاربعون مطلقا اما ما يقع  
 لا وسط لا يكون مقصود ولا المقصود بل هو  
 بعد فيها بل انما هي من ان لا في الوسط فيها  
 الشئ ان يشار ذلك الى ان هذا من كلام الله  
 في حصر الارض في ذلك القسم فتكون ان تحيط  
 في خطها لا في معناه على ما سبق بيانه ان لا في  
 شأ من غير من فيها تاحر لها ان لا ولا تقدم عليهم  
 كما في الارض في اول الدنيا وغيره ولا في الارض  
 من ان الارض عبارة عن امتناع المفارقة خارج الو  
 فبما اننا بعد الاول فلو اننا بعد فيهم فلو  
 انهم لا يسمون فيهم اول فيهم وانما اريد ان يشار  
 في ارضه انما يشار في الوعد في ان لا في ان لا  
 والعرض ذكر ان لا في الوعد في ان لا في ان لا  
 الرسمي يشار الى ان لا في الوعد في ان لا في ان لا  
 مركبا في ان اقام ان لا في ان لا في ان لا  
 المواد فلا يشار الى ان لا في الوعد في ان لا في ان لا  
 في بيانها اما الفصل في الوعد في ان لا في ان لا  
 فالصورة ولا في الوعد في ان لا في الوعد في ان لا



Ms. A. 9. 2. 1. 5. 3. 4.

[illegible]

on

[illegible]





البرهان الا بعد تصورهما للشيء لم يكن في حكمه  
قبل البرهان قليل من المحدث ولا امره انما متغير  
قطعا فاما المحدث ونحوه في الحد فتقبل الذي لا يتصور  
هناك نسبة يحكم بها بديهية او برهان او حاصل الشك  
ان لا يثبت في اقامة الدليل من عقل الموقر الذي يتناول الدليل  
على حاله انما هو الى الحكم عليه هو المحدث وهو  
من حيث تمام الدليل على الوجوب فتقبل ما يستل  
عليه من جهة ما يستل عليه في اذنا اثبات ان  
العالم حادث فلا بد من تصور من حيث ان حادث  
فانما البرهان على ثبوت الحد محدود فلا بد من  
تصوره من حيث الحد ولا يتقبل حقيقة الحدود  
بل الحد حاصل قبل الدليل على ثبوت له فلا يستدل عليه  
بجهل في وجه التصور بالحد لزم الدور على الاثر  
من هذا الوجه امتناع الاستدلال على ثبوت الحد  
فحدود الجواهر ذلك في وجه التصور بالحد امتناع  
الاستدلال عليه مطلقا كما في الوجه الاول واما  
بموضوع من الحقيقة التام والبرهان في الناقص  
لا يتم الا اذا كان الحد مستقوما بالحد فلا فائدة  
فيه واما في الرسمي فتوقف على اشتراط كونه لازما

بنا بخلاف الثالث فان عام في الوجود اذا اريدت تقييد  
على امتناع تقسيم الحد في نفسه البرهان في البرهان  
في اقامة الدليل على ثبوت امر عقل الموقر الذي يتناول  
كون مركبا لتقييد امر حادث يستدل عليه على  
حيث خصوصية العقل على وجوب تصور الحد  
عليه من حيث انه مستدل على ثبوت الدليل المستدل  
لحد من حيث خصوصية العقل مستدل على ثبوت  
حصوله كانه دورا ومدة النسب لعدم التعارض  
الالتقييد الذي لا غناه له ولتبادر من جهة  
المسئلة وكونه او في ما ذكره في حق النقص  
والاول والنسب بالوجه الاول في وجهه المستدل  
من قبل التصورات فلا يستدل من البرهان في  
فان قيل من ان الدليل الثاني على الوجوب قد جاز في  
التسليم فيمتنع الاستدلال عليه وهو باطل الدليل  
ستفوق والجواب ان الدليل في التصديق هو الثاني  
النسب او نفسها التصور بها او تصور شيء من هذا  
فان الاول يتوقف على البرهان المتوقف على الثاني  
فلا دور بخلاف الحد اذا الموقر منه تفقد لا يتوقف  
فيستلزم الوقوف في الوقوف عليه في الحاجة الى





ومن قبوه وهو القضية ومن هنا نشأ أنهم قالوا أن  
التصديق هو ما يقع الأول وهو مركب المركب من التصديق  
والحكم ومنهم من جعل ذلك الشيء مراداً في القضية  
وهو أن القضايا والمركب والقوانين والتقدم عليها  
عبارة عن العلم بالشيء وهو تحقيق المقادير  
إذا قلت زيد كاتب مثلاً وقدمت ركعتين فلهذا  
لغة القضية المنطقية ومثل ذلك مركب من الطرفين  
والشيء مع وقوعهما وإدراكه متعلقاً بخبر  
السامع الرابع ومن ثم إن التصديق الذي يقيم  
العلم اليقيني هو مجموع الأدراكات السابقة  
على الإدراكات ومنه الأول إذا أدرك الوجود  
والواقع على ما هو المشهور في القضية العقلية  
على ذلك الإدراك المركب إما أولاً باعتبار عدم  
من القضية المنطقية وحدها لا بالادراك وحده  
فإن الإدراك إما أن يكون متعلقاً بشيء  
القضية أو المسئلة وإدراكها هو فهمها والمنطق  
العلمي تلك الأدراكات بالادراكات وإما أن يكون  
أرباباً للمعقولات فإن قلت الإدراكات الأوسع الصفة  
والكذب والقضية توصفهم فقلت إن إدراكها

فان الله المصدق هو جميع هذه  
المعلومات التي تصدقها وانما  
كل في التصديق وانما انما التصديق

هذا هو الحق وهو ان الله لا ياله اله الا هو  
الذي قدس العرش على كل شيء  
فمنه ما في الارض والسموات  
واديها من الماء والارض والسموات  
والبحر وما بينهن من الاشياء  
ما لم يكن في علمه ولا في قدرته  
وما لم يكن في حكمه ولا في قوته  
وما لم يكن في ربه ولا في ملكه  
وما لم يكن في يده ولا في خلقه

القصد عند فهمه فقال وان شئت اطالع  
 نفس الامر وعدم حاجتي الى ما على ان  
 ترحمت وهو ممكن اما مطلقا فمن حيث  
 انك لم تكن جازما في القضية وتوقع اليقين او  
 او قولك ان الامر هو قولك وانما فيها حكم  
 محض لا شيء هذا على ما سألنا به او ان الامر  
 ما حيث انما هو على ما سألنا به والامر  
 قولك انما جعل خبره قس من طاعة الرضا وانه  
 القياس المطلق ان من على العلم وعلى ذلك  
 لا يتناول القضاة المستور ولا الشك في القضاة  
 وانما الرضا على الدين مطلقا على ما سألنا به  
 اما من شئنا ان لا يتبين فيه ما بين الدين  
 لا في الحقيقة الا انما في قوله وشئنا به انما  
 كان ذلك على ما سألنا به عليه انما في قوله  
 كما في قوله في قوله في قوله في قوله  
 من ان هذا على ما سألنا به في قوله  
 اذا علم على ما سألنا به في قوله  
 بكلية ولا جبرية ولا شيء به في قوله  
 فيها اى الشك المقطوع عنه في قوله

هذا هو الذي كان في الأصل من الكتاب  
الذي كان في الأصل من الكتاب



لأنه إذا ما بقى قطبها والاسد لا على  
قطبها للقدوات بوجوب استدارك قوله لأن لازم بقى  
حقها الواجب أن يكون القطب لا غير القطب لا غير قطبها  
قلت مع هذا لا بد من إيجاز استلزام القطب  
المصادق قلت القطب لا يتجه إلا إذا كان حاصله من كل  
القدوات (أما القطب إذا كان في أحد القطبين  
وكونه الدوروم وحده قطبها لا يتجه على ذلك  
وما يقطع بالتجه يسبب أن ذلك على كونها  
أنها إذا كان في أحد القطبين بقية فأن ذلك  
لم يكن قطبها ولا كان قطبها مستلزاما لغيره  
فقطبها العكس لبعضها قطبها مقدما مستلزاما  
بأنه على أن البرهان لا يتقدمه ذلك فيستلزم  
بأنه على قطبها يتجه فوجب حلاله على الحقيقة  
واعتبار كون الدوروم أيضا قطبها كما أن البرهان  
وجب قطبها يقول لأنه المقدم حقيقة قطبها إلى  
لزمها قطبها فالبرهان قطبها مقدما ومثل ذلك  
فيكون هو أيضا قطبها قوله ولا بد أن يتجه مقدما  
البرهان قطبها لا يجب من ذلك كونها ضرورة  
إذا انطردت قد تكون قطبها فوجب استلزامها

فإنه إذا كان قطبها المستلزام لا شعرا وشعرا  
منها شعرا وشعرا مستلزاما الدوروم كذا  
والعكس فإلزامها لا بد من ذلك  
فإنه إذا كان قطبها مستلزاما الدوروم كذا  
والعكس فإلزامها لا بد من ذلك  
فإنه إذا كان قطبها مستلزاما الدوروم كذا  
والعكس فإلزامها لا بد من ذلك

لأنه إذا ما بقى قطبها والاسد لا على  
قطبها للقدوات بوجوب استدارك قوله لأن لازم بقى  
حقها الواجب أن يكون القطب لا غير القطب لا غير قطبها  
قلت مع هذا لا بد من إيجاز استلزام القطب  
المصادق قلت القطب لا يتجه إلا إذا كان حاصله من كل  
القدوات (أما القطب إذا كان في أحد القطبين  
وكونه الدوروم وحده قطبها لا يتجه على ذلك  
وما يقطع بالتجه يسبب أن ذلك على كونها  
أنها إذا كان في أحد القطبين بقية فأن ذلك  
لم يكن قطبها ولا كان قطبها مستلزاما لغيره  
فقطبها العكس لبعضها قطبها مقدما مستلزاما  
بأنه على أن البرهان لا يتقدمه ذلك فيستلزم  
بأنه على قطبها يتجه فوجب حلاله على الحقيقة  
واعتبار كون الدوروم أيضا قطبها كما أن البرهان  
وجب قطبها يقول لأنه المقدم حقيقة قطبها إلى  
لزمها قطبها فالبرهان قطبها مقدما ومثل ذلك  
فيكون هو أيضا قطبها قوله ولا بد أن يتجه مقدما  
البرهان قطبها لا يجب من ذلك كونها ضرورة  
إذا انطردت قد تكون قطبها فوجب استلزامها

فإنه إذا كان قطبها المستلزام لا شعرا وشعرا  
منها شعرا وشعرا مستلزاما الدوروم كذا  
والعكس فإلزامها لا بد من ذلك  
فإنه إذا كان قطبها مستلزاما الدوروم كذا  
والعكس فإلزامها لا بد من ذلك  
فإنه إذا كان قطبها مستلزاما الدوروم كذا  
والعكس فإلزامها لا بد من ذلك







فيما هو بمنزلة الكبرياء من غير ان يكون له مقتضى الاستثبات  
 وقيل لا يحتاج الى العقل لا لغيره بل لانه لو لم يكن العقل لا لغيره  
 استقام الامر مع قوله ولا بد من انتهاء العقل في  
 العظمة اشارة الى رتبة العلم بما سبق فان العلم  
 بان مقدمات البرهان تستلزم في الضرورة ما لا يورده  
 بحث لامارة ووجه الدلالة هو حذف إحدى المقدمات  
 ثم كثر اربابا فكل من الشك في ذلك لا ينزهه تنبيه على  
 ذلك قوله وحيث انما هو من العبد المتكلم في القضية  
 الضرورية القطعية اما ان لا يحتاج الى العقل او يحتاج اليه  
 ولان لا يفي الوجوديات التي هي ثابتة بالضرورة في الوجود  
 فان العلم ايضا قد يكون بوجوبها وعقلها او بالها  
 وانها صالحة لها لكنها ليست بضرورية في العلم  
 فوجدت الضميمة في ذلك ان يرجع الى واحد مما ذكر  
 فتمت عليه على ان يكون علمه لا يحتاج الى العقل  
 واما حصوله في نفسه فمقتضى الدلالة على ان العقل هو العلم  
 سواء كان علمه على او غير على فذلك هو العلم بالحق  
 ايضا فكذلك نعم اذا كانت هذه العلوم من مظهره  
 اما اذا كانت انما حاصلها له من العلم في العلم لا في الثاني  
 اني يحتاج الى العقل اما ان يحصل بغيره الثبات الى

٦٧  
 فيما هو بمنزلة الكبرياء من غير ان يكون له مقتضى الاستثبات  
 الان بان موجد او كبرياء فكل من الشك في ذلك لا ينزهه تنبيه على  
 انما هو من العبد المتكلم في القضية  
 الضرورية القطعية اما ان لا يحتاج الى العقل او يحتاج اليه  
 ولان لا يفي الوجوديات التي هي ثابتة بالضرورة في الوجود  
 فان العلم ايضا قد يكون بوجوبها وعقلها او بالها  
 وانها صالحة لها لكنها ليست بضرورية في العلم  
 فوجدت الضميمة في ذلك ان يرجع الى واحد مما ذكر  
 فتمت عليه على ان يكون علمه لا يحتاج الى العقل  
 واما حصوله في نفسه فمقتضى الدلالة على ان العقل هو العلم  
 سواء كان علمه على او غير على فذلك هو العلم بالحق  
 ايضا فكذلك نعم اذا كانت هذه العلوم من مظهره  
 اما اذا كانت انما حاصلها له من العلم في العلم لا في الثاني  
 اني يحتاج الى العقل اما ان يحصل بغيره الثبات الى



الطرافها كافية فيما هو كافي فيها في كل وقت  
فمنها ما يتبع مبادئ البرهان فان لم يكن لها  
مبادئ لا ماض ولا مستقبل اليها مستوية فنتهي  
واسبقها لمحق المقام فان مقدمات الامارة لابد  
ان ينتهي ايضا الى الضرورية والآن لا نرى الدورية  
ونرى ان لا بد من متتالية تحت الظن الصرفة  
موافقة لوان جعلها التطبيق من اليقين في الخارج  
المسلح تحتها فانها لم يمتدح من المشهور  
الوجهين من افع الغدما الغنية فناء على المراد  
بها ما يقابل القطعية كما تقدم وقولنا ان  
الناقصة والمقصودات الناقصة معطوطة على  
لحدسيات بحسب المعنى كانه قولنا ان كل  
وكالجزرات الاعلى قولنا الحسن الصدق على ايتام  
بأدى الرأي ليتوجه انها ان لم يشتموا قلبا من  
المشهورات والافعال عيرة بالقرينة والامكان  
الناقصة يرشدك الى ما ذكرناه نقدره عبارة  
الاقام فان قولنا والوجهيات مرفوعة على ايتام  
وما بعد من موكنا قولنا والمسلح المقدم او وكل  
قسمي على اسلوب واحد ولا يلزم محذور

78  
سواء مخالفته لقرائن المذكور في المتن ولا سيما  
والمشهور ان قولنا والوجهيات مرفوعة على ايتام  
وما ذكرناه من قولنا يستحيل كل تصديق قضيه لا يمتدح  
بحسب متعلق بهاء فناء حادته القياس مطلقا او لا  
من الضرورية ما لم تكن له صورة القياس بوجهها  
او بغيره ففهمنا ان اولها يكون الادم او ثانيا  
فيها الضميمة كقولنا في كل شيء كذا والافعال  
محتملة للصدق والكذب بخلاف المذكور والتقدير  
بالفعل احتراز عن الاقتران لوجود الازم فيه  
بالقوة لوجوده على فناء فقط قوله ان يقتصر على  
القسم للتأويل من كلامه انحصار الاقتران على  
الذي ليس فيه شرط اي تمسك ولا تقسيم في مقصود  
فخرج الاقترانات الشرطية فاعتذر بعضهم بحول  
عوان شيئا منها لا يلزم الاقتران في كل شأن  
ان لا بد من ايتامها وبعضهم بانها ليست بترتيبية  
ولذلك لم يذكرها المتقدمون فلم يمتدح للموجع  
الاقتران في الاقتران والشرطية بانها ليست على كرتين  
القسم والوجهيات فاعاده بناء على ما قبل قوله  
ثم المفردات من مقدمتيه اي مقدمتي الاقتران المذكور

انما هو في قوله ان الضمير الجوزي في قوله  
الذي هو في البيت فانه يرجع الى الاول الذي هو  
الاقول في قوله الذي جعل من منه قوله  
المحكوم فاننا ومنه قوله بان يجهل فيما هو موضوع  
ومحور في الطبع كقولنا اننا كاتب الا في حكم  
واجب بان المحكوم عليه من به ما صدق عليه  
وهو الذات والمحكوم به بمراده المقوم وهو  
قوله والضمير في مستطال في مستطال الواقع للحق  
ببنته وخبرها وانما عدل الشرح ليدرج الغرض والاعمال  
في ذلك انما هي في قوله وفيما ان موضوعها  
ومحور في الشك في قوله كقولنا كذا ان  
وما يجهل في شئ من الغرض وكذا في المصنف في قوله  
الشك الاول انما هو كذا في قوله وما اعترض به من  
ان المستلزم والمستلزم اليه عندهم قد يكون سورا عند  
المتطابقين كقولهم كل من لم يجهل ان قوله ان المحكوم  
عليه يجب له هو الان في قوله واحدة المقدمات  
تستحق حذو انتبه على ان الضمير في قوله وفي قوله  
يرجع الى اجزاء المقدمات فتقدمها في قوله في قوله  
من حذو متكرر لان النسبة بين موضوع ومحور اذا

انما

اذا كانت محمودة فلا بد في توفيقها امر يستكمل  
منها فيكون ذلك قوله في شئ من موضوع  
الطبيعي هو الا ان في المذكور سابقا وفيه دخل من ثم  
ان هو موضوع ومحور في عبارة المصنف ليعود الى  
الاول في شئ من الشك الاول قوله كذا في قوله  
الذي جعل في شئ من الموضوع كذا في قوله في شئ من الموضوع  
لا هو الموضوع عينه كذا في شئ من الموضوع في شئ من الموضوع  
يقوم على ابطاله في نفسه ويظهر منه صدق مطلقا كما  
في قوله في شئ من الموضوع على تحقيق امر هو موضوع  
لصدق المطالب كذا في قوله في شئ من الموضوع كذا في قوله  
في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله  
فذلك احتيج الى بيان ما يجهل ما هو اعلم ما هو  
التعيينان كل تعيينين تابع للمصنف في ايراد لفظ كل  
وان كانا شركا في قوله ومع ذلك لا يطلق حاشا الى قوله  
منه ان التعريفين في تعيينان وان كل تعيينين يجهل  
عليها انها عينان كذا في قوله في شئ من الموضوع كذا في قوله  
المشايخ المتقدمين من الادباء والاصوليين على  
هذا النسق لان تعليلهم لا يعتمد على المقام وقد اوردوا  
لارعاية الاصطلاح ما لا يوافقون في ايراد اللفظ

قوله



بذلك ولعلهم ارادوا التنبيه على الخطا احاطوا بالحق  
الذي اقرب الى اذعان الشك فيكون على المعاني  
بينها وقيل الوجه في ذلك ما اشار اليه في تعريف  
الموضوعات القوية وبما ان هذا ان يحتمل ما يشبه  
التيضيق ببعض العوم على ان الامم كانت خفايا  
من ايراد كل في الحد يطابق الحدود وليس بين  
ظاهرها فلو لم يكن هناك قوله يلزم من صدق ان  
بقولنا انها فرضت الى ان لفظ احديهما في الحقيقة  
يورد في احديهما بعينها بارشاد وكل منهما مخرج  
باللزم لان مطلقا لم يثبت في العلوم على  
الصورية ومطلقا الشريعة على التزمين  
التدوير من اللزوم هو الحق وحده على الحقيقة لا على  
المقولة ويلزمه العكس النظر ان يقال بالعكس في  
عبارة الكتاب ثم يثبت بما ذكره هنا ويكون احراز  
عن المتضايفين الحق كالحق ان لا يلزم من كذب  
اشتمالها صدق الاخر كما يلزم من صدق اشتمالها  
كانت كذب الاخر وتوجيه ما في الشرح ان  
يلزم بالاجماع الى اللزوم تقدمه معناه وقدمه ذلك  
على ان العكس لازم له وليس احراز انما فكره لئلا يلزم

من صدق احدي الطرفين كذب الاخر بل انهم مع  
استلزام صدق ما هو الحق الاخرى كما ذكر في صدق  
اجاب احدا من الطرفين وكذب سلب الحق ولا غيره  
ان قولنا ان صدق احديهما كذب الاخرى يتبادر  
منه ان سبب الكذب هو الصدق وحده فان معنى  
قوله يلزم من صدق اشتمالها فرضت كذب الاخرى  
ان يثبت او يتفرع من كذبها او يثبتها مع حقيقة  
في عدم الحاجة الى التقييد بالذات ولو التزم  
استلزام الاضداد وورد ان صدق احدهما يستلزم  
لصدق بقيتي الاخر الذي يستلزم كذبه ويلزم  
اللزوم ملزوم والمطلوب في الحقيقة ان المتضايفين  
الذين يلزم من صدق اشتمالها فرضت كذب الاخرى  
وما عداها ليس كذلك فان كذب الاخرى انما  
يلزم من صدق الاخر واستلزام صدق ما يثبت  
بالذات صدق الاخرى فلا حاجة الى قيد العلم في  
المتضايفين ولا بالذات الاخراج من ان هذا  
ليس ساطعا ولا قيد للختلف بالاجماع السب  
احترازا عن متلها في وجه هذا فلو عرف  
المتضايفان بما ذكر من معنى العكس وقيل في شأن

يلزم من كذا ان يشهدا فثبت صدق الاختراع لغيره  
لم يتحقق الاقيدار الذي على قيا من لم يثبت وبتسليم  
وهو ان الزعم بمحض امتناع الانكسار لا يفي عن  
القيود المذكورة كما اشرنا اليه وان اعتبر في  
التعليق كما ينبغي منه استعمال مع حذر الاستدلال يلزم  
الدور انه كما واحد من الصدق والكذب لم يلحق به  
الا ان يجعل احدهما على الذم والآخر على الثناء  
او يراى باحد الزعمين امتناع الانكسار فقط  
وزعم من تصدى التوضيح مؤصدا لشرح ان الضم  
المستعمل في قوله ويلزم العكس راجع الى كونه  
من قضيتين فانها الغاية اقتضاها هذا التصا بالاعتماد  
المذكور اذ لا والعطوف عليه ثانيا يشهد بمحض  
البرع والمطلوب اذ لا بد من ملاءمة التناقض قطعا  
قوله فيجب ان لا يكون بينهما وبين نقيضهما تعارض  
اي في المعنى كما في المقياس في بعض نسخ الشرح  
احترار عن خروج مثل كذا اننا نريد كسوبا  
قوله يلزم ان يتخذ اي يتخذ الموضوع للموضوع  
والمحمول بالحوال لا باللفظ لان اللفظ اذ به فقط لا يثبت  
عدم الاختلاف والتعابير بينهما في المعنى باعدا

التي والاثبات يلزم ان يتخذ بالذات اي باللفظ  
والاعتبار بلفظ التعابير المذكور سواء اعتد باللفظ  
او لا ولا يقي من مصادره ان اعتبار اتحاد اللفظ اذ  
لوا رتبة ذلك بغير تلك الذات والاعتبار ايضا  
فالاثر ان يتخذ عن محض اللفظ فقط لا عن المعنى  
فقط وانما لم يثبت شرط اختلاف المعنى مع اذ لا بد  
منه فان لم يتصور لم يلاحظ اطلاق قوله ويلزم من  
قوله اي اتحاد الموضوع والحوال وتعدك  
اخرى لولا ان يتخذ بالاعتبار والاعتبار  
لشخصها باحد هاتين القطبتين اذ عكست الفلسفة  
حالة الوجهات فصارا يثبت في الموضوع ومثلا  
في الحول قوله ان لم مع ما ذكرنا من هذا المعنى  
لما يتصور من عبارة المعنى ان يجرى اختلاف الكثرة  
كافرة شافق المحصورات والامثلة او يجرى  
اشراط اتحاد الموضوع واختلاف الكثرة وانما  
لان العترة احدهما هو الآخر وفي الاختراع  
بعضها لان المراد اتحاد اللفظ والعنوان كما سبق  
في موضع قول يتوخى من الموضوع اي معنى قوله  
كانت بالفعل فان وقع عن اللفظ الفذ وان كان



بعضه من اسلماواتنا فترى ذلك لغير التلويح  
ولا يحتاج الى التلويح بعد الشرح الجلي  
افراد النوع والاثبات الموجبة الكلية صادقة  
كقولنا كل الاشياء بالضرورة قوله ولا اختصاص  
اي العرض نوع من الموضوع فيكون مستدرك  
او كقولنا ولا يتفقان نوع اخر منه لا يصدق  
اثبات كقولنا لا يكون العرض خاصا بنوع من  
الموضوع بغير منوعين ان يكون خاصا لمطلق  
بل منوع استندنا الى شفا عن الاشياء الخارجية  
عن الموضوع لا مدخل في الاستدلال اسلماواتنا  
بل كون خاصا لدا القياس النوع اخره فذلك الاختصاص  
وعطوف عليه ما يشوبه بالقياس ورة ان يسلطان  
كون خاصا بالضرورة لا يتفقان نوع اخر منه  
يجوز ان يكون خاصا لمقابلة اخرى انما اثبت  
فجمل قوله لا اختصاصا بل لو طرأ لما بعد الشعار  
بان خصوصه باعتبار اتفاق عن النوع الاخر  
لا عن شيا مما سواه وفيه ان قولنا خاصا بنوع من  
الموضوع بغير منوطا اطلاقا عن نوع اخر منه  
بل عن جميع ما عداه وقد وقع عبارة الشرح

في هذا المقام بعد عشر من الجمل والى بعض واحد  
خبر منها راجع الى الموضوع وخبر اخرى الى العرض  
وواحد الى نوع من الموضوع والآخر الى المقابلة  
الا ان هذا المبدأ الموقر في قوله والسلب في  
جمله لا يخلو عن الموضوع فيهما لانه المعتبر  
اتحاد العرض انما اسلفه في الموضوع وعطوف على  
قوله في المقام ان يطارق لفظا يدل عليه او يكون  
يتصور عنه ومن فرجه القصة الشبه بالاختصاص  
اشارة لفظا للعيون دونها فذلك هو الذي يرد عليها  
فان قلت هذا يمكن كذا مع استقراء سائر الاشياء  
او لا فافضنا قولنا في الموضوع فافضنا مع مقدم  
الاخر الى النتيجة تحت حكمها واخره الى مقدمها  
فان قيل فيها الاستدلال كذا بهما معا فيكون وان  
قصد الاخرين من انما اشبهت به من انما اشبهت به وان  
قصد من انما اشبهت به من انما اشبهت به وان  
العين كما هو الظاهر يمكن ان تكون ما هو متاويل حد قوله  
كذا بالان ذلك باعتبار امرنا على غير وجهين  
المشاهدتين او الظاهر فيهما والظاهر بان الثاني على  
التقديرين فخطا فان الاشياء الى معنى مطلقا

التي هي

فقد ذكر مرة لا تفيد شخصاً نعم هو معين في ذلك فاعلم  
بجسدي واشترط اليك بعد تعدد الوجوه كانت شخصية  
كل السارة عارضة عندك ويؤيد جواز شوبه بان  
يقول الشيخ من ذلك البعض يكتب قوله اذا ثبت ذلك  
اي اذا ثبت في شافعي في محله اختلاف الكفر مع قوله  
الاختلاف في الحق والاشياء فحين ان يكون لا يفي بحديث  
الثبت بغير الداء المرفوعة السالبة وبالمعنى لا التساقيض  
من الامتيازات المتفق وكذا في الفريضة للفتى والكلية  
السالبة قول بان يجوز الوضع على اي العتق في قوله  
والجواز موضع اي وصفه عن انما في المرفوعة  
بها وان امكن فغيرها بالحكم عليه وبذلك على  
العتق بالشرعية بناء على ان المرفوعة على المرفوعة  
كالساقين ولما هذا اعتبر المعنى هناك اختلاف في ذلك  
في الامم وكان شخصها بالبيان لانه اعتبر على الاقران  
للحرية وانحو الشرطيات ان اختلف اليها في الشك  
تصرف بالقبول على ان لا يذهب الى العتق بالبرهان على  
بيد النكاح الاول من الاقران في قوله كما كانت العتق  
المستولية في راجعة في الحقيقة الاطرافات فلم يمه  
بها في قوله على وجه يصدق اي يلزم صدق صدق

الاصول والاعتبار بين الشرطية وبين ان لا يكون  
لها ما بالشرطية بالشرطية بنفس الامر على تقدير صدق  
الامر ومنه ما يقتضيه ثانياً الظاهر والمعنى القديم  
كلمات قال في ذلك في المفسر ان يستوي من وجوب  
صدق العتق في منف وأما ما ورد في اخره من  
ان الشرطية يستحقها يكون قولنا بعض الاقران  
نكحنا القولنا بعض قولنا ان لا يكون له ذلك لعدم  
الاتفاق في ذلك على ان الاكثارية بجهة الشرطية  
الكيفية بحالها عند دفع التيقن بانها او ما قولنا  
كل اقران المطع فهو عكس قولنا كما ناطق ان العتق  
المادة كغيره من غير ان يكون العتق باعاً وبيعاً  
لم ينظر في الواو لانه قد لا يحكموا بان عكس  
الوجبة الملية بموجبية لانه لا يمتنع ان يجمع  
صورتها بخلاف العتق لاعتقادها عنها في بعض احوال  
لم يمتنع في بيع العتق باقرب ذلك كالتعريف  
القول لم يشترط المكون ولا عتق بالظن وبيع  
قيد لكونه الوجبة محبة ولم يشترط ان يكون  
معها قلة القوة الداخلة في مفسر مات العتق  
معتبر في الحكم باحد من الاوجه معتبراً والعقود



شأنه اخذ في مفهوم السالبة العز ورواها الى ما  
خارج عن القضية التي راسا وجعلها للموضع  
فقد يقال ايضا ما ذكرناه من ان معناه حقيقة وقد يقال  
على معنى اخر مما اذنت به ورواها على هذا المعنى قال  
للموضع انعكاس الموجبة الكلية جزئية موجبة فلا يخرج  
عليه ان الحد غير انعكاسي لان القضية لا يصدق على القضية  
التي هي انعكاسي وانما هو انعكاسي لانها انعكاسي  
وتفاصيل الموجبات لم يرد عليها ان الموجبة الكلية  
لا انعكاسي الا اذا اخذ وصف للموضع بالانعكاس والى  
السؤال اليسوع الكلية التي انعكاسها الوضعية فتكون  
اصلا واما السالبة الجزئية اذا كانت انعكاسية فتكون  
انعكاسية كنعفسها وحيث وجد انعكاسها الموجبة  
اكثر بانواعها من السؤال الكلية كغيره وعدم انعكاس  
السالبة الجزئية ايضا اكثر باكثر بانواعها في الاولين  
وبعد من في الأخيرة قول وجوب ثبوت كل طرفيها  
بمعنى الآخر فترى الفرق بين ههنا بالطرفين ورايها  
الموضع والمحل لما قرناه به اننا قد بقاها على  
في احد الطرفين على ما يتناول انعكاس الشرايط كفي  
الاخذ على ما يعتقده انعكاس العملية حسب ما لا يرد

14  
كأن العينين ورواها في كذا تخذين واعتبار الزوم في  
صدق العكس وبقاء الكيف بالاعمال بما سطره في  
في الحكم المستوي واختاره في عكس النقيض مذهب القدماء  
لان المستوي في العزم وارا دلت على الطرفين ما لم ينعكس  
السلب لا الدعوى في دفع النقيض الذي اوردناه في  
عليهم قول وذلك انهم لم يراعوا لموضعها في قوله  
انما هو لزم الصدق على الموضع بحجة من قبله  
فيقولون كالموجبة من الحكم للثبوت لانه ان كان  
لازم لموضعها لانه بعض الموجبات انعكاسية وبعضها  
ولما للموجبة الجزئية وان كان محمولها لازم الصدق  
على بعض اخر لموضعها بحجة من قبله فان انعكاس  
لانه تفريق اللازم في اللازم الجزئية لا يستلزم نقيض  
اللزوم محمولها ان يكونا رفع اللازم على وضع وضع  
للازم على وضع اخر والاول ان محمول اللازم على  
عدم اللازم فيقولون ان محمولها لازم لموضعها  
وانه عدم وصف محمولها عن شيء عدمه ايضا وصف  
الموضع والتميز بين مستدياره والمقدرة على  
يختص بالذات والذات الت دون السبع في التكم  
سوالها على الاستقامة ولا يخرج في الموجبة الجزئية

الا اذا كانت احدى الخاصتين او ما يقابلان انما يقع  
 عند المنزلة واحدة الى الصفة فذلك حكم بالمتكافئ  
 السالبة الخلية مطلقا كلف بالمتكافئ وانما تكافؤ  
 الموجبة الخلية كذلك فكل من المتكافئين في نفسه  
 سابقا قولهم من اجل ان الموجبة الخلية في شارة  
 انما تلازم شارة كل واحدة منها متعكسة الى الاخرى  
 فوجب تلازم السالبة الخلية في شارة واحدة من السالبة  
 الخلية متعكسة الى السالبة الخلية المتكافئة السالبة  
 الخلية ايضا ان تلك الخلية لا لازم الا لازم العنق  
 واعلم ان خلاصة القول في وجود الموجبة الخلية  
 الموجبة الى الموجبة الخلية لا تقبل ان السالبة الخلية  
 والجزئية المتلازمة في قول وضع الاوسط او اقل  
 الاقوى او وضع الحد الاوسط عند الخلية من الاخرى  
 بالوضع او الخلية الى الهيئة الى اصله يرسى في شارة او انما  
 سلب الاشكال على هذا النسبة لا الا في العلم بطريق  
 استقلاله الذي من الحكم عليه الوسيط ومنه الى  
 الحكم به بالكلية فلا يحتاج فيما سيقدر به كونه في  
 البيان والثاني في شارة اشراف مقدمه اعني  
 الصغرى المتخذة على موضع النتيجة التي هو الذات

١٥٠  
 ١٥١

والثالث يشارك في المقدمة المقتضية انما يقع  
 فيها اختيار بعد ان الطبع مستقلا فاستدق في العلم  
 الرابع يريد به الموصوفات في الماهية وقوة الخلية  
 الشخصية في تعبيره العلوي والظرفي وواقف  
 الصغرى بالكلية بحسب اللبنة والكيفية في  
 قول ما لا يكون قياسا بالقدرة اشارة الى ان  
 عشرة اقسام يقدرها العلم او يستلزمه الاستدلال  
 قياسا بالقدرة في العلم الاستدلال في العلم  
 في خمسة اقسام بالدرجة العشرة في العلم  
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 منها قول وهو انما هو الاشكال في العلم في العلم  
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 على الرجوع اليه واستعماله في العلم في العلم في العلم  
 ذلك في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 ان استلزم غيره بل العلم في العلم في العلم في العلم  
 رجوع اليه لما علمت سابقا ان حقيقة الرجوع الى  
 اى الذاوية مستلزم العلم في العلم في العلم في العلم  
 وبيان ان النسبة بينهما اذا كانت صحيحة فان لم يكن  
 هناك امر يتسبب اليه فلا يرجع الى اصله وان كان



فان لم يكن حاصل الحكم عليه لم يتم استلزامه  
 لمطلوبه فلا يرهان ايضا وان كان حاصله لا يثبت  
 من استلزامه للمطلوب الا فلا يرهان فظهر ان حقيقة  
 ما ذكره فلا نتائج الا فيما وجدت فيقول لما علمت  
 ايضا ان جهة الدلالة ان موضع الصفري بعض  
 موضع الاخرى فينتج في حكمه فلا يعلم الاستنتاج الا  
 بذلك والمطلوب حقيقة البرهان من جهة الدلالة  
 انحصرت في الشكل الاول فلا استنتاج في نفس الامر  
 الا والعقل لا يعلم بالاستنتاج الا على حصة سواء  
 صحيح او لا فيقول وليس من شرط وجوده على ما  
 ان العقل يحكم بالنتائج في الاشكال الثاني فيختلف  
 ولا لا حظ في ما به الاول كيف ولو كان حظه انما  
 من التعبير عنها او قد يحتمل بالاستنتاج في صوره لا يثبت  
 على بقية الاول في قد علم ذلك في الشكل المنطوق  
 فلا يفتح ان العقل لا يحكم بالاستنتاج الا على حصة  
 تقريره ان العقل ربما لا يحفظ في من يثبت ما  
 الاشكال من الحفظ اجمالية ولم يميزه فميزا ما انقسم  
 ولا يلزم من ذلك قدح فيما ذكرنا ان ليس من شرط  
 ما لا يحفظ العقل ان يثبت من تعبيره وتلخيص العبارة

في كما هو حال اكثر العوام في ذلك وجوده في كل  
 في الاشكال الثاني على بعض تفاسيره فيقول في  
 انما هو في حكمه في الشكل الثاني في وجهه لا لا  
 منحصرا في ذلك الاشكال الاول في جواب الاشكال الثالث  
 تحقيق ذلك المذكور من حقيقة البرهان وجهه  
 الدلالة وهو السبب الاستنتاجي في الواقع في دفع  
 عطف على السبب في الشرط في الاستنتاج وان في  
 جرحه في قوله ان السبب للعلم به في قوله في  
 عطف على تحقيقه وما يستلزم من ذلك تحقيق الاستنتاج  
 وما لم يرجع الا الاول في ينتج لانه لم يحقق في سبب  
 الاستنتاج والعلم به في قوله ولا تلتزم بعد المطالب في  
 التلخيص في ما جاء على الشكل الاول في اعتبارها  
 في ذلك الرجوع اليه في العلم به ان استنتاج من وجهه ما  
 اشتق على وجهه وان ما علمه لا ينتج من لا يظهر من ذلك  
 ما استقام الدليل في العلم به على استقامه الدليل لان الاستناد  
 لا الاول في ذلك الاستنتاج انما هو حله في العلم به  
 والاخر من وجهه في العلم به فان استقام الدليل  
 مطلقا لا يستلزم استقامه الدليل في العلم به الدليل  
 الخاص وقد شرح المعنى بذلك في ما بحثنا في

العكس في هذه القياس حيث قال لا يلزم من انتفاء  
 الدليل على الصانع انتفاؤه فلا يتصور ذلك في حقه  
 ولا يمكن ان يقال له ان انتفاء العلم بالاسماع هو  
 لازم لانتفاء دليله لا يتصور من غير الارادة وهو  
 لا ينافي لانتفاء دليله من قوله من القول ببيانته ويوجد في  
 بعض النسخ بعد هذه الفقرة وغيره وهو سهو من النسخ  
 الذي يستعمل المصنف في بيان الضرر غير المانع واللفظ  
 فظهر ان قصد الاماكن انما هي ان حقيقة البرهان و  
 وجه الدلالة الوسط والاندراج المتوسط في العلم  
 الاول وهو المنتج في الحقيقة وهو السبب للعلم الثاني  
 فقد ثبت ان انتفاء العلم على انتفاء المعلول المستلزم  
 لها فلا اشكال ولا كان يحصل الانتاج في غير هذا  
 المخرج بخلاف الاستبعاد بقوله ولا يستبعد ان يتلف  
 فكذلك بين ان حقيقة البرهان ووجه الدلالة ما  
 فكر وكون تلك الحكم من العلم هو انحصار المنتج  
 في الاول فيحصل العلم بهذا الامر من علمه في تلك  
 الحكم في العلم وثبوت مدلولها بان يستقر في  
 فهم الغرض من المشتق على صحة الاول المنتج  
 لا يرتد اليه بوجوب المنتج اصلا فهذا الاستقراء التام

ايضا على العلم في حقيقته هو الاول فيحصل العلم بذلك  
 من حصوله في حقيقته الحرة والانية في اشياء ذلك الامر  
 قول لا يتصور الا وسطا انما يكون الاوسط فاعلم  
 ان العلم لا يكون مستقدا باخباره في حقيقته بل هو  
 كما في العلم بالاشياء الاوسط المذكورة في الفقرة  
 الاوسط المذكورة في الكبرياء فقد اوضح العلم بالبرهان  
 ان مركزه ليس بين طرفيها فان قلت كيف يتبين  
 والاقوسط في الصفات كما ان من مضمونه كونه في  
 وفي الكبرياء ما يدق على كونه مضمونا فقلت  
 المعنى بالاشياء ان المقصود الذي جعل المحرر في  
 بحسب وصفه اعنوا انما وذلك لان العلم بالاشياء لا يصح  
 في حكم الاوسط ويحصل بالاجاب او علمه بانه  
 ان الحكم في الكبرياء على ما هو وسطا بانه ان حقه الفهم  
 بطريق الاجاب فاعلم ان كونه العلم في سائر  
 كان المعلوم في العلم هو الاوسط في الحقيقة  
 الاوسط ولا يتصور العلم في قول ثبوت متعلق  
 في امره في المعلوم وصيغه في فصول الاوسط  
 حيث كان وسطا في العلم والمادة بما في حكم الاجاب  
 يستلزم اجابا نحو الاشياء من حيث لا توجد في



لقولنا ليس بـ ايتم كماله لاننا لا نشأه من اجاب  
ان كانت سالبة كذا في حكم الايجاب لا استلزام  
موجبة سالبة المحول في قولنا كل ج هو لـ  
ب وسيله بيان الاستلزام اذ اعتبر بين  
مع الكبرى المتجذبة تلك التجهة الايجاب ينتج  
صفه الاقوال الذات والسلب الاستلزام  
الايجاب وجوبه والشايعين على ان المراد بحكم  
الايجاب كونه الصغرى سالبة مركبة فاشتهر  
بسبب تجزئة الايجال وليس شئ لان ذلك  
لا يفرق حكمه فالصواب ما ذكره الشرح من تأويل السلب  
بالايجاب سالبة المحول لا بدح من تكرار النسبة  
السلبية الكبرى فتكون سالبة الموصوع قوله  
بحسب هذا الشرط اع الشرط الذي هو الامر انظروا  
للمعبر والمعبر قوله بشرط انما هو في معنى النسخ  
هذين الشرطين قوله سقط السالبة ان اشار اليه  
طريق الخذف وقوله بقى الطريق التخصيص قوله ان  
ينعكس احدى المقدمتين ويجمع كبرى وذلك لان كل  
واحدة منهما توافق صفه الاولى على توافق  
كبراه فان عكست الكبرى وقع عكسها موافقا و

وان عكست الصغرى جعل عكسها كبرى ثم يعكس  
النتيجة فيلزم اي لا يمكن ان يكون عكسها كبرى من الموصوع  
ذلك انه يمكن ان يكون عكسها كبرى لان عكسها كبرى  
حين لا يمكن ان يكون عكسها كبرى لان عكسها كبرى  
الاخير وان كبر كبراه في اخره على ما عكسها كبرى  
فلا يفرق بين عكسها كبرى على كبرى يجب ان يكون كبرى  
فتكون الكبرى ايضا كبرى لانها لو كانت جارية لم يكن  
عكسها كبرى قوله فان عكست الصغرى لانها ان تكون  
كبرى سالبة لكون عكسها كبرى على ما عكسها كبرى  
في القول فتكون موجبة جارية على القياس فالحاصل ان  
مركب من جزئية موجبة وعكسية سالبة فينتج سالبة  
جزئية موجبة على ما هو المراد في الشرح الثاني وهو لـ  
ما هو الا صغرى في الاصل فتعكس النتيجة يحصل الحاصل  
من الشدة وانها لا تنعكس وان جعلت سالبة المحول  
وعكسها صار السلب جزء من الموصوع في الحكم  
فيكون موجبة سالبة الموصوع وليست نتيجة  
لذلك القياس من الشرح الثاني قوله اما قوله لا ينتج  
الاسالبة انتهى هذا الحكم وان كان معلوما استغنى  
ان كبرى الثاني بعد الذي الاول على ما عكسها كبرى

ابداً لان رده اليه بعكس احدى مقدماته وجعله  
كبرى فلابد ان يكون ذلك المقدم سالباً على عكس  
كلية اذ غير ذلك بعكس السالبة لثبوتها وتكفي  
لاستلزام كبرى الاول فالقياس المتعلم على كبرى الاول  
كبراً سالكاً ويتحدد منه لا يكون الاسئلة وهي  
بعضها او بعضها السالب نتيجة لثبوت قولنا ان  
سوال على ما ذكره من ان كبر الثاني بعد المرفق الاول  
عكس سالبه كلية كبرى يوجد فلا ينفك الضرب الرابع  
الركب من موزة سالبه موزة وكبرى موجبة كلية  
فليس بينهما سالبه كلية بعكس وتعمل كبرى الاول  
واجاب بان الكلية الموجبة الكلية تترك سالبه  
كلية سالبه المحمول وتلك السالبة متكيفة  
الا ما يصير كبرى الاول لا يقال فالقياس من حيث  
لانا نقول بان الصوري بالموجبة السالبة المحمول  
فان قلت لم يكن في بيان ما يصح من ان الذي بعكس  
بقيض مقدماته وبعضه الصوري على كبرى الاول  
فينجى الملقول لانه اراد توضيح ما ذكره من ان كبره  
بعد الرد عكس سالبه كلية وعكس بقيضه موجبة  
سالبة الطرفين وليست سالبه محض وانما هو

مدعى والتحقق في هذا البابا موجبة سالبه المحمول  
الرد على الاسئلة بسببها وانما هي متبعية على الرد  
لان الاول طريقه وان كان لا يكون ردها الى الاول لان  
المتوسط قد لا يجد في هذه القياس الا بعد طرفها  
وعلى جواز ان يرتد ضرب من الاشكال الثلاثة الى ضرب  
اخر منها يجوز من فائدة هذا الكلي في بيان هذا الضرب  
بالسالب الا انه كبره بعد الى الضرب الثالث قول  
اذ يستطوع قوله في اشارة الى طريق هذه الضرب  
قول والاربع من سالبه بيانها على التبيين فالحق  
لشهور حيث يقول استواء العكس المستوي في  
بيان نتائج القياسات بعكس التبيين وعلى ما بان  
لستقيم لا يتردد في القياس والحق جواز استلزام  
ايضا كونه لا يمتثل للقاعدة لا يمتثل ولا دليل  
على رعاية هذه في بيان القياس على انهم يتعلمون  
في الاقضية الشريطة والمال في رد الصوري الى  
موجبة سالبه المحمول ليس في موزة لانه في العلم  
انه طريق المتوسطة الشكل الثاني ان يؤخذ انما هي  
السالبة فيكون موجبة ابداً ويحصل صوري وكبرى  
القياس كلية كبرى فتعلم في قياس على هيئة الترتيب



لأن الأكبر محمول في مقبض التخيـض موضوع في كبرى الثاني  
وخرج ما ينفذ المقبض وجب كانت عبارة مقبضا  
كانت شافيتها لا ذبا وكذا مستلزم كذا في لزوم اعين  
مجموع المقدمتين التي الكبرى منها صادقة فتبين كذب  
الآخرى اعني مقبض التخيـض ولو فرض كذبها لمصل  
المطابق كذا في حال الأولى الكبرى مقبوضة الصدق  
في القياس قوله كما ذكرناه الأول عن ان ما فيكم  
الاجواب سالية مستلزم موجبة سالية المحمول قوله  
علم بلاق الطرغان اي الاصغر على الأكبر ان كان الآخر  
موضوعا لاجبا او سلبا لا غلط في اشتراط الاجابة  
في مقبض الأول فلو قبلت المقدمتان مع ارتداد  
الشكل الرابع من موضوع مقبوضة سالية كبرى التخيـض  
سلب الاصغر عن بعض الأكبر لكنه ليس بمطابقا يمكن  
اليه واما اذا عكس الكبرى فهي سالية وموجب على  
السالب مقبوضة الأولى في المقبض السالية مقبضا  
كبرى كان القياس من سالتين ولم يلاق الطرغان  
مطلقا فلا يلزم حل الاصغر على الأكبر ولا على الجبا  
ولا استدلالا قياس عن سالتين في شكا في لغة تقديف  
يفرض ههنا لم يعد نسبة بينهما قوله في السالبة تقديف

81  
والتكسرة في الجواب عن قوله موجبة سالية المحمول  
على المقبض مقبض من الخدم وهو انكسرة فكل ما  
يسمى بها سيب بالها تنكس لا موجبة سالية  
الوهمي ومنه انما السالبة الكبرى سلب على  
الاصغر والمطابق الذي هو عكس السالبة الجبا  
تثبت الاصغر فيها لو يفيد مستقضى كلام  
في انكسرة السالبة المحمول قوله لا بعد على سالية  
فعدم بقائه الأول لا الثاني لا في المقدمتين  
لا في كبرى الأولى لا في سلب الأولى لا في سلب  
ولا يرد ان عكس احدهما كان كذا في سلب الآخر  
فان في الفناء لأن الوسط في هذا المثال محمول  
في كبرى الأول موضوع وقول ليس فتلون في  
الكبرى أي عند الزد في الأول بنفسها او عكسها  
لأن هذه المبررات كانت في الأول كبرى فلو ان  
كبرى الأول اي بنفسها او عكسها في المقبض  
صاحبة لذلك اصلا لا بعدا ولا عكسا ولا جبا  
صاحبة الخطية بأحد الوجهين إشارة لا عدم  
صاحبة للفرقة بوجه هذا هو التباديل في تقدير  
وسمى من قال مقبض كلام المقس ان الكلية تارة تقع

كبري الالهة انفسها الى من في قلبها من الالهة  
 كماله المروءة الاربع اعني ما عدا الثالث والثامن  
 وتارة تقع هنا بكسرها اي على من في قلبها من الالهة  
 كما في هذين المزيين بالانعكاس فيمن في قلبها من الالهة  
 صريح والمضمر في قوله تعالى انما الله لا يهدي  
 مشركا ويعكس نفسه فلا يكون كبري الاول في قوله  
 شئ من المروءة المستوي وزعم ان وقوعه في بعض  
 النسخ او قلبها كما كان او عكسها او اورد بعضهم  
 تطبيق الشرح على هذا المعنى فقال لا بد من كلمة  
 احدى المقدمتين ان يغير كبري في الاول والثاني في قوله  
 لا تقربوا اليه الا بقبولها ولا بغيرها بالانعكاس في قوله  
 وبهذا المقدور في قوله تعالى انما هو المص في قوله  
 فلم يفرقوا بين الشرح الثاني بما يحتمل في تفسير المروءة  
 هذا من سائر التكرار الالهة في قوله تعالى لا تقربوا  
 الى الاول كما سبق والمراد بالانعكاس عكس الشيء  
 والضمير في قوله تعالى او عكسها في قوله تعالى او  
 الاتحاج بعد ذلك الى قوله تعالى انما الله لا يهدي  
 مشركا بنفسه في قوله تعالى كماله المروءة الاربع  
 كبرياتها كليات او بعكسها كما في قوله تعالى المروءة

فالمراد بالانعكاس هو المستوي والضمير في قوله  
 وفي قوله تعالى كماله المروءة الاربع في قوله تعالى  
 لا يهدي مشركا بنفسه في قوله تعالى كماله المروءة  
 لا يهدي مشركا بنفسه في قوله تعالى كماله المروءة  
 فان كانت بمعنى قوله تعالى كماله المروءة الاربع  
 فكسرها اجتهاد في قوله تعالى كماله المروءة الاربع  
 التحصيل مما هو في قوله تعالى كماله المروءة الاربع  
 ان قوله تعالى كماله المروءة الاربع في قوله تعالى  
 كماله المروءة الاربع في قوله تعالى كماله المروءة  
 يكون مقصودا به ان يغير كبري في قوله تعالى كماله  
 الاول في قوله تعالى كماله المروءة الاربع في قوله  
 واحد وذلك في قوله تعالى كماله المروءة الاربع  
 استخرج المروءة الاربع في قوله تعالى كماله المروءة  
 بيان انكسارها في قوله تعالى كماله المروءة الاربع  
 يتجسد وانما هو في قوله تعالى كماله المروءة الاربع  
 في قوله تعالى كماله المروءة الاربع في قوله تعالى  
 فان البيان في قوله تعالى كماله المروءة الاربع في قوله  
 بعكس المروءة الاربع في قوله تعالى كماله المروءة  
 لانها سائر كبريات لا تستعمل في قوله تعالى كماله



صفى الاله فاحتج في ذلك الزيادة تصرفه بها  
 يحول الكبر في حكم موجبة ثم انعكس وتحوّل صفة  
 القياس فتجوز موجبة في سالب الموضوع فتعكس  
 لا موجبة جزئية سالبة المحل وتأتي السالبة  
 الجزئية الطوقية بها اجزاء الاول الموجبة السالبة  
 المحل ما سلب فيه المحل لموضوعها فيثبت ذلك  
 السلب فيشترط على مفهوم السالبة مع امره انه هو  
 اثبات سلب المحل عن الموضوع للموضوع  
 اما الموجبة للعدول فهي ما اثبت في عدم امر  
 وجودي للموضوع فانما اذا احتضنت مفهوم الثاني  
 واضمنت اليه مفهوم العدم ثم حركت على الموضوع  
 بثبوت ذلك العدم المتساوي كانت القضية موجبة  
 معدولة وان نسبت مفهوم الكثرة اليه وسلبته  
 عنه ثم حكمت عليه بثبوت ذلك السالبة كانت موجبة  
 سالبة المحل فان قلت قوله وقد اثبت السلب  
 للموضوع دل على ان السلب نفس المحل وقد خرج  
 بانجزائه قلت السلب مضاف الى السلوب وهو  
 محموله جزئ منه وقد اثبت الموضوع ذلك السلب  
 المتساوي فلا منافاة الثاني ان الموجبة المتساوية

٨٢  
 المحل لموضوع السالبة ولازمة لها فثبت ثبوتها  
 وانما لم يثبت ثبوتها الاول الكونه ظاهرا فانما في العلم  
 كما هو الشرح ووجه الظف لا لا غير محتاج اليه  
 به لان الازمة السالبة لا تارة تروى معك بالاحتواء به  
 بتر المخالفة وهو ان الحاجة في التبعيد الازمة الموجبة  
 السالبة المحل لا السالبة المطلوبة وبيان ذلك ان  
 ان استفاد المحل عن الموضوع في نفس الامر سلب  
 صدق ان الموضوع متضمن للمحل او الصدق ان  
 ليس متضمن للمحل لم يكن استفاد عنها سلبا فلو  
 نفس الامر في الاحتياج الايجاب السالب المحل في موقعه  
 الوجودي للموضوع بالسالبة بخلاف العدم في السلب  
 فذلك انما مالم في تعليل السلب وان العدم في  
 فيشترط على معنى الايجاب تحقيقا وان كانت الصفة  
 المثبتة عدمية الثالث ان عقد الموضوع تركيب تقيدي  
 لا يقتضي وجود الموضوع انما يقتضي له الموجبة  
 عقد غير الموجبة السالبة المحل اذا لم يكن موضوعها  
 سلبا فيتحقق الا وعدوا لا يجب ان لا انعكس الى المحل  
 او المعدول يصير محمولا في العكس فيقتضي وجود  
 الموضوع وليس بوجوده فلا يصدق فان قلت

السلب الواقع محولا يتناول ذلك الموضوع  
المعروف وغيره من الموجودات التي ثبت لها ذلك  
السلب فقد وجد موضوع العكس قلت التلافي بين  
الموضوع والسلب المحول انما يعلم في ذلك المقدم  
دونه غير على ان المحول على المقدم في الخارج سلبا  
خارجيا ربما كان شاملا لجميع الاشياء المحققة والمقدرة  
فالسلب لا يصدق على شيء من الموجودات اصلا فالحال  
الاجاب في العكس قطعا قوله وهذا الغريب  
طريق للفاو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض التبعي فيكون  
كلها التبعي في البداية كبرى وصغرى القياس اجابها  
صغرى فيستقيم قياس على هيئة الاول فيخرج بيان في  
الكبرى الصادقة فرضا ونقبة الكلام على ما سبق وقد  
وقوع اكثر النسخ لان عكس الصغرى دائما حقيقة  
بزيادة لفظ عكس وهو في الحقيقة مستور كما وان كان  
نوحيا بان اجاب العكس يدل على اجابها الا انه  
مستغنى عنه قوله وقد يظن انه هو الشكل الاول  
بعينه تقدم فيه الكبرى لانها الاصل في الاستدلال والاطلاق  
ذلك لما افقه الرابع الاول في الصورة اذ الوصف فيه  
التقديم والتأخير وايداه ان بعض المتقدمين حصروا

الاشكال في الثلاثة بان الاوسط ان كان محولا في احدى  
المقدمتين موضوعا لغيره الاخرى فهو الاول وان كان  
محولا فيهما فهو الثالث وان كان موضوعا فيهما في الثالث  
وليس في محله لانه فيكون الاوسط انما برحاما اما هو اعتبار  
موقعه في موضوع التبعي ويحتمل ان يتحقق نسبة الاوسط  
اليه فيكون لا يصدق له ما لا يصدق له في الرابع انما يكون  
هو الاول لو كان يصدق فيه واما الاعتراض على صحة  
قوله لا يتصور انما لا يصدق الرابع عن التلافي المسوق  
مضمونه اثبات قضاة سببه وبما كان يحصل في التبعي  
في نفسه استلزامه قول وانما عكس المقدمين  
خالف الاول في مقتضى معان كانت كبريا لمصغرى  
الاول ومخالفه كبرى الاول في مقتضى رده ان لم يكن  
ولا يتلف شرا منه مع السالتي في مقتضى فان قلت  
لم لا يجوز رجوع رده الى الثاني عكس الصغرى او الى  
الثالث عكس الكبرى قلت السالتي في مقتضى ان كانت  
صغرى لم تنكس ليرتد الى الثالث وان عكس الكبرى  
كان صغرى الثالث سالتي وان كانت كبرى لم تنكس  
ليرتد الى الثالث وان عكس الصغرى كانت  
كبرى الثالث جزئية قوله لا يما ان كانت سالتي كلية



عكست الصغرى فبرق الى الثاني من موزج موزجة  
جزئية وكبرى سالبة كبرى نتج للملح معين وقد  
علت انتاج الثاني بالرة واللفف فاجتمعت على  
سطلو من لانا الخيل لطريق ردة الى الاول عكس  
الكبرى ليرد ان قوسط الطائر لخواير يجب عكس الكرى  
ايضا فآل الى عكس المقدمتين معا فالتعكس ابتداء و  
كناش لا فان شئت عكست الكبرى اشارة الى ان  
بعكس الكبرى يرد الى الثالث من موزج موزجة  
وكبرى موزجة جزئية وقد نتج انتاج سابقا  
فاخذ ههنا سلا او جعل سلا في انتاج الرابع فلا يتق  
انه تطول الساحة لافذ لك الصغرى من الثالث  
انما يرد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى  
ثم عكس النتيجة فالتكاف ههنا قلب المقدمتين وعكس  
النتيجة وقد نبه السد بالرة الى الثاني والثالث على  
انهما بعد الاحاطة بانتاج قوليهما باي وجه كانا  
املا الرابع يرد اليهما من موزج ما امكن ردة الى الاول  
منهما في تهدد النص فأت والطرف فيها بحسب الخط  
ويقتصد لذكرناه قول فيما بعد فلا تتعجأ بان  
نصرف نصرت فيه والى ان تكل ردة لا عطي

من انه قواسم من سالبة جزئية من الثالثة وهو  
شرح لقوله فلهذا لا يوجب قولنا ايضا انما الى  
ذلك وانما يصح ان القسم الاول من التقدير القليل  
لا يمكن فيه قد المقدمتين ولا كبرى صغرى الا ان السالبة  
لشعير ردة اليه بعكس ما هو ردة الى الثاني بعكس  
الصغرى فاشارة اليها وسكت عن ردة الاشارة  
بعكس الكبرى وحدها والقسم الثاني يند في ردة  
الى الاول فقلب المقدمتين لا بعكس ما الاشارة  
جزئية الى الثالث بعكس الكبرى لا الاشارة بعكس  
كبرى موزجة جزئية والقسم الثالث فكل المقادير  
التي ذكر في القلب فقط لا تصار في الشيء على موزج  
واحد قول واما عكس ما فلا يصر الكبرى جزئية  
في الاول ويلزم ايضا في ذلك كون الصغرى سالبة  
ولا يمكن الردة الى الثاني بعكس الصغرى لانه نصركم  
جزئية ولا الثالث بعكس الكبرى لانه يكون صغرى  
سالبة قول لعل القول في موزج المقدمتين في موزج  
الشارحين على ان القول في قوله وفعلت الاول  
اشارة الى طريق القلب والثاني الى طريق العكس الى  
ما سبق في بيان امتناع كون الكبرى موزجة جزئية

مع كون الصفة سالبة كلية وإما لا ففقدت  
 ترتيب ما ذكرته استقامت النسبة المتطرفة  
 عند المعارف بالسلبية الكلام قوله وإن كانت جزئية  
 أي إن كانت الكلية موجبة جزئية على تقدير كونها موجبة  
 كذلك فالنتيجة بعد ما إذا كانت الكلية موجبة كلية  
 لأن المقدّمين وعكسها جزئيتان فلا يتحقق انقسامها  
 ولا عكسها بالوجه إذا لاقى من جزئيتين في شيء من  
 الامكانات فيقول كلية والآخر موجبة في الشيء القيد  
 كالحل - اشارة إلى ان النسبة الانضمامية الإيجابية  
 بين المقدّم والتالي شاملة لجميع الأوضاع الممكنة  
 الاجتماع مع المقدّم والدوام إلى استيفاء الأجزاء  
 وكان ذكره في بادة تأكيد وتوضيح وإلا فهو لا يرد ذلك  
 الشمول وقبله لا يرد بالدوام أن يكون النسبة بين  
 طرفي التال ما عدا بدوام النسبة بين طرفي المقدّم أي  
 يكون الارتباط بينهما بحسب حقيقة ما يتطابق ما لم  
 له أن من تعلّق الوجود بالوجود ويخرج ما يكون من  
 التال جزءا ما يندرج صدق المقدّم كقولنا كما كانت  
 الشمس طالما كانت بالوجه نصف النهار أي يكون التال  
 باعتبار صدقها فقط وإنما اعتبر الاقوال لا المطالبات

٨٥  
 العلم بثبوت نسبة الأحكام إلى أفعال المكلفين أي  
 أو سلبا لا العلم بصدق القضية مطلقا وقيل إن شمول  
 النسبة بين المقدّم والتال جميع الأوضاع المذكورة  
 أن كان في التحقيق والوجود كما هو البنية لول المعنى  
 في العلم فقد اعتنى عن الدوام وإن كان في الصدق  
 أو محتملا لهما كما في الدوام أيضا كذلك الأمر ما استثنى  
 لذلك النسبة ولا بد من كون الطرفية لزومية ويعلم  
 ذلك من قوله ويكفي حكمه كالأمر مع ضرورة قبولها  
 ذكره في النسخ من أكله المبالغة تدل على بساطة الأول  
 ومبينة الشرف والسبب والمسبب متلازمان  
 قوله إذا استحق أحداهما أحد الزوامين لزوم  
 غيره التال للمقدّم المستثنى من لزوم تقيض المقدّم  
 تقيض التال المستثنى قوله ولا يلزم أنه استثنى  
 تقيض المقدّم لا يستلزم تقيض التال لمجرد كونه  
 أعم ولا عينه لحوال امتناعه أيضا أن كان أعم وجوه  
 أن كان مساويا واستثناء عين التال لا يستلزم  
 عين المقدّم ولا يقيض لحوال ثبوت الاحتقار  
 استقامة مع ثبوت الأعم فهو لو قد التال وحيث  
 المقدّم والتال لزوم من استثناء تقيض المقدّم تقيض



التالويق استثناء عن التالويق عن المقدم كذا  
 سبب لزوم المقدم للتالويق في اللاحقة المحصورة و  
 هو متصل آخر فكذا ينبغي فيه عن مقدمه أو يقضي  
 تالويق في تلك الصلة لا وحسب كل شخصان قولها  
 وصحت لتعليق الوجود بالوجود وبقا قد علق وتبع  
 التالويق بوجود المقدم ليتوصل من وجود المعلق به  
 الآخر فأنسب استعملها وقد استعمل في الاستثنائية  
 غير يقضي التالويق هناك أيضا بغير وجود التالويق  
 بوجود المقدم كذا لا يتوصل بأحد مما لا الأثر المستقل  
 من استثناء وجود التالويق الاستثناء بوجود المقدم فيكون  
 استعملها فيه قوله فأنها وضعت لتعليق الوجود فيه  
 سابقة لآنها لتعليق وجود مقدم التالويق بوجود مقدمه  
 لا في الزمان المادي فخر من استثناء في العلم على  
 معضات سبب استثناء التالويق هو استثناء الأول في نفس  
 الأمر بما علق بالوجود الأول سبب لوجود التالويق  
 فأنسب استثناء من غير أن يلاحظ هناك أن سبب العلم  
 باستثناء الأول في الماديات هو بغير الكلام على أنها  
 معلومان للعلم بل لا يستعمل في أحد على الآخر ككشف  
 كذا لك إذا تأملت في معنى قولك لو جئتني لكرمتك

٨٦  
 بهذا والشهود في الذرة وقد استعمل في مقام الاستثناء  
 في غير هذا الباب لوجود التالويق بوجود الأول مع استثناء  
 التالويق في علم سبب استثناء الأول في العلم في سبب الاستثناء  
 في الربط بين الوجود وبين العلم في هذا سبب استثناء  
 مقدمه في تقديرها أيضا لا تجمع الوجود الحق في غيرهم  
 استثناء في تحقيقها مع السببية المذكور نحو ما هو سبب  
 فقد اعتبر الربط بينهما وإن التالويق لازم للأول  
 مستغنية الواقع في توضيح العلم باستثناء الأول  
 قول المعين إذا استثناء ما علق الواقع لكنهما اختلفا  
 في الأول على سبب فلا يمكن الاستدلال بأحد على الآخر  
 وقوله على وجه يمكن فيه ذلك وهو على قدر مستعمل  
 في اللغة يقال لو كان زيد في البلد لكانت العلم مشارة في  
 ومنه قوله تعالى لو كان فيهم آية لفسدوا وقول  
 والكثير استواء التالويق وهو ما يستثنى فيه يقضي التالويق  
 أن يذكر الشرط بلفظ أو إشارة الاستعانة بها بالمعنى التالويق  
 وقوله فأنها وضعت لتعليق الوجود بالعلم بالعلم  
 بمعنى الأصل المتعارضة استثناء التالويق وقد عرفت ذلك  
 كما حققناه وذكر بعضهم أن العلم بها يستعمل  
 لوضع إذا لو كانت موضوعه لتعليق عدم التالويق بعدم

المقدم كان منشأه بالحقيقة لعين التالى لا التقيد بل  
بشيء للتعليل فانها موضوع لتعليل وجود التالى بوجوه  
المقدم اذا كان مقدريا والفرق بين هذا الوضع والشيء  
فيه نقض التالى لنتج نقض مقدم قيلم فليس عدم  
المقدم بعدم التالى كما هو مقتضى الملازمة فانه للفرق  
سببا قوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لعبدناهم  
هو المختار عند المنسوخ وكل كلام النسخة على ان الفرض  
من وضعها ان يستعمل انتفاء الا لازم لاجل انتفاء ملزم  
فان قيل لو اكرمتي اكرمتك ارادة انتفاء كل امر  
المختار لعلك والمراد بالآية انتفاء الفرض الناشئ  
من تعدد الالهة لاجل انتفاء وقال وقد استعملوا لحي  
الملازمة من غير ان يقصد تعليل عدم الملازمة بعدم  
اللازم كما في قوله تعالى لو لم يكن الله لم يصعد قوله  
وهذا التالى وهو المذكور بلوسى قياسي خلفه آه  
فكلام المنسوخ ان المنشأ الذي يستحق فيه نقض التالى  
اذا كان مذكورا بلوسى قياسي خلفه وهو تعريفه بانها  
الشيء باطل نقضه بتناوله ما يكون قياسي اسبغا  
كذلك والجمهور على ان التالى قياس مركب بلان وضع  
المطابق حق فليس وضع نقضه على ان يكون

ويكون ملزم ومحال فربما كقياسا ان احدهما اقتضى  
شيء بلان العلم بلان المطابق لانه نقضه حقا ولو كان  
نقضه حقا لكان محال ثابتا فينتج لو لم يكن المطابق لكان  
ذلك محال ثابتا وللازمة الاولى بديمته واما التالى  
فربما يحتاج الى بيان بقياس واحد او متعدد  
فان قيل فربما منشأه هو ان يوضع تلك النتيجة  
نقضه فالتالى فينتج ان المطابق ومثلها لو كان هذا ان  
كان حقا وان كان ليس بحيوان فليس على ان قياس مذكور  
بلو لا يسي خلفه عندهم وكذا لفرقنا لو صدق نقضه  
المطابق لصدق كذا والتالى بطل كذا لا يكون قياس خلف  
البيان والحوار عن الاول انما اراد ان التالى وهو المذكور  
بلو كذا يسي قياسي خلفه لا مطلقا بل اذا كان اثبات  
شيء باطلا نقضه واعتد به كذا ما عقبه من حقه  
وعاود قوله من المثال لا يندرج فيه اذ لم يثبت  
النقض الموضوع مثال مقدمه على ان نقضه في الشيء  
المطابق على ان ملزم التالى المرفوع فيلزم ارتفاعه  
الذي هو عينه اطلاقا فيكون هو المطابق لا يري اليه  
وعن التالى ان بعض الفضلاء من المتأخرين اختار  
ان التالى قياس منشأه من متعلل مقدمه بالنقض المط



وتاليها ام محال يحتاج في بيان لزوم آية الإقتضية  
سلكه فيكون قياسا بسيطا استثنائيا يستثنى فيه  
التالي فلهذا التصا وافق في ذلك وعلى هذا فنقول  
ولو ثبت مقتضى النتيجة بيان الاستلزام فبقية الحال  
اعني المتصلة وتحويل الالزام محال لبطان تاليها  
وان اسكن ان يقال هو اشارة الى تركيزه من اقترانه  
استثنائي على وجه آخر قوله ويلزم مع تعدد الالزام  
مع التناقض ان يلزم القرب الثاني التناقض بين امرين  
بما جاز المنفصلة وان اردت المناقاة العناد يتفاد ما هو  
المقادير منه لا الاتفاقية ويلزم لاجل التناقض تعدد الالزام  
اي يكون هناك سبيل لزومات ولو ان تعدد  
مقتضى الزومات المتوقعة على التناقض وجودا وقوله  
لو ذلك معناه لو ان التناقض المستلزم تعدد الزوم  
الالزام والغرض ان الالزام صريحا والافقوال الغرض  
الاقول ان احد الامرين الاستلزام وجود الآخر  
لعدم الزوم بينهما صريحا ولعدم التناقض  
المقتضى لذلك وكذلك لا يستلزم عدم احدهما  
عدم الآخر لعدم الزوم بينهما صريحا ولا وجوده  
لعدم تناقض المقتضى آياه والالزام اصلا فلا بد

بذلك لانه انما يكون بالزوم على اللزوم كما تقدم  
فانما هو قد اشار به الى ان الالزام لا ينفصل  
تجميع الى الاتصال وانما هو في الحقيقة في الآخر  
يؤثر اليه وانما ما تقدم من ان لا بد من الدليل  
من مستلزم الدليل والافقوال فيه من وجوب التناقض  
بينه وبين الزوم والافقوال فيه من وجوب التناقض  
فقط وان الزوم التناقض باختياره ان شرطه لا يتناقض  
ان ذكر لزوم تعدد الالزام لاجل التناقض باختياره  
استثنائي طردي وانما هو لا بد من ذلك انما هو التناقض  
اللزوم ولو لا ذلك لكان في وجهه الى التناقض الالزام  
من جهة الشرط المذكور ويظهر ما توهم من ان محال  
تحقيق الشئ ان تعدد الزوم اشار به على تعدد  
الشرط التناقض الى شرط الاشراج كيف وتعدد  
الاشراج قد فصل فيما بعد بما لا حاجة به الى هذا  
الاجمال والذاعلم بالصواب قوله الشياش لا يقتضيه  
غير الشك الاول قد علمت انها من الالزام فيبقى  
كيف يرد على الاستثنائي الى الاقترانه قد تقدم ان  
حقيقة البرهان ووجه الدلالة لا يوجد الا في  
الشك الاول فهو المنفرد في الحقيقة وهو السب

للعلم بالاشباح فلهذا وجب ان يكون الدلائل كما  
 مشتملة على جهة الشكل الاول والاشباح اصلها في  
 اشكالها على من الاقترانات على جهة وكيفية  
 اليه فاراد ان يبين اشكال اشباحات على الاقتران  
 با على الشكل الاول وكيفية رده الى وطريقه المحل  
 المزوم وسطا ولا يخبر بما عرفت من الاشكال  
 انما يكون بالملزوم على اللازم وسطا وثبوت لم يتبع  
 المحل مسوي ولا تلتزم لم يتركبه من اشكال  
 المشتمل الذي استثنى غيره عن المقدم ان يقال في كل ما كان  
 هذا ان كان حيوانا لكنه ان كان فهو حيوان هذا  
 ان كان في كل ان كان حيوانا فهو حيوان ولو لم يكن  
 بغيره انما يقال في رده هذا ليس بحيوان وكل ما ليس  
 بحيوان ليس بان في هذا ليس بان في كل ما ليس  
 الاول يظهر او القسم الثاني مذكور في هذا الكتاب  
 اقتصر على ذكر الثاني من المنفصل وهو راجع الى الشكل  
 ما عرفت من استلزام اشباحه للمزوم وذلك  
 قال فان يستثنى ان كانا زوجا لم يكن في هذا المزوم  
 هو المزوم الذي يجعل وسطا فان قلت رده اشكال  
 مستحالة كان او منفصل انما يتم بذكره اذا كان المقدم و

في الثاني في المنفصل مشاركون في الموضوع  
 كما في الاشكال المذكورة ولا فاما يفتي بقولنا ان كانت  
 الشمس طالعة فالشئ موجود لكن الشمس طالعة فالشئ  
 موجود وبقولنا انما يكون الشمس طالعة وانما يكون  
 الشئ موجودا لكن الشمس طالعة ليس دليل موجود  
 قائم اما الاول فيقال في رده هكذا النهار لازم للطلوع  
 الشمس الموجود وكل ما هو لازم لطلوع الشمس موجود  
 موجود ويصح انها موجودة واما في الثاني فيقال في كل  
 الاشباح طالوع الشمس الموجود وكل ما هو لازم  
 لطلوع الشمس الموجود ليس موجودا ويصح ان الشمس  
 موجودة والمزوم بالملزوم انما يكون مقبولا في  
 او مضاهي كونه ملزوما ولا اذ لا يصدق في كل ما  
 المزوم للمزوم الفاصل المحكوم عليه كما تقدم الا ان ثبت  
 هذا المزوم لموضوع المحل ليس باحد من المقدمتين  
 الاشباحية فقط لانه استلزام محله ما هو في عين  
 المتصل ترى انما في الاشكال السابقة فانما في كل  
 قول المحل وريده على القضية الميتة فلا يحتاج الى  
 بهذا التكليف بالرة انما هو في قوله انما في كل  
 الشارحي اجيب بان ما سبق من المعنى يقتضيه



الدليل في الشكل الاول ان من الرقة وقد اوجى اليه  
 الشك بان الاقتراعات قد ردت اليه فليست كيف  
 يراد كالمستلزم اذ فيه اشارة الى الرقة في الاستشغال على  
 قياس الرقة الا قوله وقد علمت انه لا بد من اشتغال  
 على الشكل الاول فكذلك هنا فان قلت لو كان استنتاج  
 الاستشغال للاستشغال على سبيل الاول وجب ان يعلم  
 بدون الرقة اليه قلت لا يجب ذلك لانه كما كان مقتضى  
 العقل البسيط الاول في سبيل سبيل البحث كما يشعر  
 لاحفظها وارجو لاحفظها العقل بتميز اخر غير الرقة  
 كما في بيان الاشكال المخلوق اذ يتوسط ملاحظة العقل  
 سبيل الاول وقد عرفت انه لا يجب فيما لاحظ العقل  
 للعقل من التعبير هذا ما يقال في توجيهه مع مراعات  
 ما سبق من الكلام وان كان فيه كلمة اوجى اليه قوله  
 يراد للاقتراء في الاستشغال اما الرقة الى المختص فان  
 يجعل الوسط ملزوما للوسط فيقال في قولنا الرقة  
 عبادة وكبر عبادة بنيت ان كانا الوثن عبادة فهو  
 بنيت لكعب عبادة بنيت ان بنيت وهو في البرهان والمثل  
 واضح قوله المختص في البرهان لما فرغ من بيان مادة  
 البرهان وصورة اشار الى ما يتعلق بهما من الكلام

ليجتنب عنده خطأ البرهان اما بخطأ مادة او خطأ  
 صورة بل هو خطأ الشكل البرهان فخطأ القسم الاول  
 وهو خطأ المادة يكون من جهة جهة الخطأ ومن جهة  
 الشكل من جهة الخطأ فلا تباين في القضية البنية في الشكل  
 او ان كان ذلك الالتباس ناشيا عن الخطأ بان يكون الخطأ  
 في الشكل اي الهادئة والصادقة من حيث الدلالة  
 في الخطأ احتيا الخطأ الهادئة والصادقة فيكون  
 كما في المثال في احد الطرفين سواء كانا بحسب جوهر  
 كالعين او بحسب تصاريح كالخيار فخطأ اشتغال به العين  
 وهو صادق باعتبار مفهومها اي لفظ العين و  
 من مفهومها لا يصدق القول المخلوق باعتبار  
 فيقول الالتباس بين الهادئة والصادقة في سبيل الخطأ  
 فانه يستعمل هذا الخطأ في البرهان ويراد به الخطأ  
 على ما تقدم صدق كذا خطأ في المادة والخطأ في  
 الخطأ اي الاشتراك يكون في حرف الخطأ مثل قوله  
 زوج وفرد وهو يصدق بان اي بان العدد المخصوص  
 الذي هو خمسة يجمع مركب من الزوج والفرد فتركب  
 من الاثنين والثنى فيفهم منه انه زوج وانفرد وهذا  
 العين كاذب والخطأ يختص في انه لو سئل انهم الف

الى الزمخشر او لا ثم حل المجمع على الخفة كما كان المفهوم هو  
 المعنى الاول الصادق وان لو حل حل المجمع على  
 الخفة كما كان المفهوم عليه كان المفهوم المعنى الثاني  
 كاذب واما اذا حل من المعطيات فثبت تركها من  
 المعطيات فالطمان المراد بالاشتراك والاشتراك في المعنى  
 ليشترك في الاشتراك والمشواطع بالقياس الى المفارقة  
 بل الحقيقة والمجان ايضا اذا افهم المجاز بحيث يقع  
 الاشتباس عند الاطلاق قوله ومثله اي مثل المذكور  
 مددق للمعنى اذا اريد حل المجمع من حيث هو وكذا  
 اذا اريد به حل كل واحد مع حل الآخر فان المراد مددق  
 عليه ان حلوا خامس بمعنى انه مجموع مركب منها والاشارة  
 عليه ان حلوا وان خامس ومن شاء احتمل اللفظ المعين  
 ما اشترى اليه فان ان ضم خامس مع حلوا ولا ثم حل  
 المجمع كان المفهوم المعنى الاول وهو صادق وان حل  
 عليه ان حلوا ولا ثم ضم اليه خامس كان المفهوم المعنى  
 الثاني وهو كاذب وعكس مثال الخس في قوله انما يطيب  
 ما هراة اكان طيبا غير ما هراة الذهب وما يشق الى  
 مثلا فان صدق في الافراد دون المعنى يعني ان افراد  
 كل واحد في المعنى عن الآخر واريده ان يكون رتبة

فانه ما به كان صادقا وان جمع بينهما وجعل المجمع  
 من المجمع محمدا كاذب فاللفظ يحتمل الصادق و  
 المحمدي والتبليغ اشترى اليه الا انه المعنى  
 عكس ما سبق من المثالين قوله وقد يكون كاذبا  
 اي وقد يكون لا احتمال اللفظ المحمدي والصادق  
 بطر الخفة استعمال الالفاظ المتباينة للامراض  
 فوان تتغير بامثلة كالمعروف في السبق والصلوة فبان  
 الاول للثبات مطلقا والثاني باعتبار كونه قاطعا  
 فمفعول الذين علموا الافتراق في معنى اللفظين مجرور  
 واحد فمفعول واحد بهما على ما يحتمل عليه اللفظين  
 للخطا كما يقال سيف غير قاطع او صاوم بداء  
 على انه سيف وكل صاوم فانه كذا فالصفتان  
 كما في قوله التست بالصادق فان قيل انما سيف  
 صاوم قد يتوهم ان قولنا هذا صاوم يعني فقط  
 صاوم يحتمل مفهومه ويحتمل معنى السيف لفظين  
 القائلين افراد قضاها واما قوله التست فمفعول  
 الوسط متحد ولا يكون فيه بحث لان اللفظين  
 البرهان هو جملة الصورة لجزء من جملة  
 الاشكال ضرورة اعتبار تكرار الوسط في جملة



قوله واما العنصر آه واما الخطا في مادة البرهان  
من جهة للمع فلا يتناسب الصواب في كماله  
كما ان الخطا فيها من جهة اللفظ كما ان اللفظ  
الكاذبة بالصادقة والخطا في مادة البرهان  
انما هو لا يتناسب الكاذبة بالصادقة فقط  
ذلك اللفظ من امان من جهة اللفظ في القول  
واما من جهة المعنى فهو هذا القسم وله تناقض  
الاول ان يحكم على الشيء بما هو حكم نوع منه على  
توهم العكس في الموجبة الكلية كنفسه فيقول ان  
كل لون سواد لانه كل سواد لون وان كان اسف  
سبيل مرة لانه كل مرة سبيل اسف ولها سبيل  
اسهام العكس ومنه ان من الحكم على الشيء  
الحكم نوع منه او من ابهام العكس لانه لا يخلو  
اللفظ بحال او وقت كل نفس بالقياس الى  
نوعه فيقال في رتبة كفاية الظاهر هذه رتبة  
في كفاية وكما رتبة في كفاية مؤمنة فاشهد ان  
ان كل رتبة في كفاية قتل المؤمن خطا رتبة في  
كفاية قتلهم ان كل رتبة في كفاية رتبة في كفاية  
قتل الخطا وتحكم على كل رتبة بحكم رتبة كفاية

٩٢  
قتل قتلهم بالحكم عن وصف الايمان ثابت للرتبة  
سبقة بحال ان كونه الكفاية قتل الخطا وقد اثبت  
للرتبة مطلقا وكذا يقال في الاخرى من اقسام  
بسم الله في البصر بالليل حكم ثابت للبرهان وقت  
الظلمة في الشدة وقد اثبت للبرهان مطلقا وكان  
توهم في كونه سبقة في الوقت المذكور لانه سبقة  
هذا الوقت بغير الظلمة من الخطا في المعنى في المادة من  
جهة الشاسن الكاذبة بالصادقة لعدم مزايا جميع  
ما ذكر في التناقض غاية العلم بل في رتبة كونه  
تدبير القضية كاذبة فيقول كونه الاصل في معنى  
كاذبة الثالث من الخطا المعنوي في المادة الشاسن  
غير القطع بالقطع فيجعل الاعتقاد في غير ما هو  
يقول بالقطع فيستول في البرهان ويحتمل في القطع  
من كون الشيء مطابقا للواقع وهذا القسم من الخطا  
كثير في العلوم فانا اكثر الناس يجعل المشهورات و  
الاعتقادات المألوفة تعليلها بالاعتقاد في سبيلها  
في البرهان معتقدا الاساسية والاعتقاد من ذلك الا  
البرهان يثبت المقدمات العقلية العرفية والبرهان  
من الخطا المعنوي جعل العرفية كاذبة في الخطا كونه

المقدّمات كاذبة لانه ان يريد ان السقونيات مجرد الذات فهو  
 كاذب لان ايجاد المبرودة بالعرض كما ذكره لا ايجاب اريد بالذات  
 وان اريد ان مجرد في الخلق وبالعرض فالكبر كاذبة اذ ليس كل شيء  
 مطلقا بآراء المبرد بالذات بل اذ في على التقديرين قد جعل العرضي  
 كاذبا فان قلت اريد بالاول المبرد مطلقا والثاني المبرد بالذات  
 فلا خطأ قلت فلا ينكر رجح الوسط ويكون الخطأ في الصورة الا  
 ان الثقل على التقديرين الاولين وليس الذات والعرض في الصورة  
 كما توهم اذ لا يصحور باعتبار خطا في البرهان فان قلت في النطاق  
 يصدق عليه حيوان وكل ما يصدق عليه حيوان فهو مركب من  
 الحيوان وغيره كان خطأ يحمل الحيوان الفارسي بعض ما يصدق عليه  
 كاذبا لانه فان ماصدق عليه الحيوان لكون ذاتيا لانه يكون مركبا منه  
 ومن غيره قلت هذا في التحقيق من قيل انهم العكس ذلك ما كان للحيوان جزء  
 يصدق عليه فتوهم ان كذا ماصدق عليه يكون جزء منه كذا معنى من الخطأ  
 المعنوي جعل النتيجة مقدمة من مقدمة البرهان بتقريبها وانما اعتبر  
 بوجهها يبلغ الاتساق ويسمى مصادرة على المظهر في الحقيقة  
 كل نقلة حركة فهذا حركة فالصوري يهنا عيني النتيجة قد بدلت في الحركة  
 بما برادها ومنهم من يحمل المصادرة من قبيل الخطأ في الصورة قالوا  
 بان الخطأ في الصورة اما بحسب نسبة بعض المقدمات لبعض وهو  
 ان لا يكونا على هيئة شكل منتج واما بحسب نسبة المقدمات الى النتيجة فانه  
 لا يكونا اللازم قولنا غير المقدمات وهو المصادرة ومن جعلها من  
 من قبيل الخطأ في المادة ينبغي ان يفتر بالالتباس الكاذبة بالمصادرة

٢

الاهم الا ان يريد بالكاذبة ما ليس معلوم الصدق ومن هذا  
 القيل اي من قبيل جعل النتيجة مقدمة من معنى الدليل  
 الامور المتضايقة فان احد المتضايقين في  
 قوة الاخر اذ جعل احدهما مقدمة من  
 مقدمة برهان الاخر كان جعل النتيجة  
 من برهانها مثل هذا ابن لانه ذواب  
 وكرد ذاب ابن لانه الصوري في  
 قوة النتيجة ومن هذا القيل ايضا  
 كل قياس حوري وهو ما يتوقف  
 ثبوت احدي مقدمتيه على ثبوت  
 النتيجة اما عينية او براتب  
 وهو ط القس الثاني في الخطأ  
 في البرهان ما يكونا بحسب الصورة  
 وهو ان يكونا خارجا عن الاشكال  
 وذلك املانا لا يكونا على تأليف الاشكال  
 المذكورة لا بالفعال ولا بالقوة واما بان  
 يفقد شرط من شروط الانتاج كما تقدم بيانه  
 تحت المبادئ الكلامية للسيد الشريفي على شرح مختصر الاصول  
 كفى الله العالم بول





۴۵  
نکودند و بر زینت و بر سره دوشیزان کی صلا تا میل و بریز او لمباخه ارزنگی  
کنند و عداوتیم بر دانه ارزنگی حاور ر باد اصل بو عمر یی خواکجی

فرقت میانه آنکه بارش در بر  
آو چشم انتظارش در در





